A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/CC/72/4
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 28 سبتمبر 2016

لجنة الويبو للتنسيق

الدورة الثانية والسبعون (الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون)

جنيف، 12 سبتمبر 2016

التقرير

الذي اعتمدته لجنة التنسيق

البند 1: افتتاح الدورة

1. افتتح الاجتماع رئيس لجنة الويبو للتنسيق السيد السفير فرانسوا إكسافييه إنغارامبيه (رواندا) الذي ترأس الجلسة أيضا.

2. وكانت الدول التالية الأعضاء في لجنة التنسيق ممثَّلة في الاجتماع:

الجزائر والأرجنتين وأستراليا وأذربيجان وجزر البهاما وبنغلاديش والبرازيل وكندا والصين وكولومبيا والكونغو وكوت ديفوار وكوبا والجمهورية التشيكية والجمهورية الدومينيكية وإكوادور والسلفادور وإستونيا وإثيوبيا (مؤقتا) وفنلندا وفرنسا وألمانيا وغواتيمالا وهنغاريا والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيرلندا وإيطاليا واليابان وكازاخستان ولاتفيا ولكسمبرغ وماليزيا والمكسيك ومنغوليا وميانمار (مؤقتا) وناميبيا وهولندا ونيجيريا وباكستان وبنما وباراغواي وبيرو وبولندا والبرتغال وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي ورواندا والسنغال وسنغافورة وجنوب أفريقيا وسويسرا (بحكم الموقع) وتركيا والمملكة المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (58).

3. وكانت الدول التالية ممثلة بصفة مراقب:

شيلي واليونان وإسرائيل وليتوانيا وموناكو والفلبين وسلوفاكيا وسلوفينيا وطاجيكستان وأوكرانيا (10).

4. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.

5. وهنّأت الأمانة الوفود بعيد الأضحى المبارك وأعربت عن أسفها لأن الدورة الراهنة للجنة التنسيق تصادف الاحتفال بعيد الأضحى. وأكدت الأمانة أنها ستبذل ما في وسعها لتضمن ألا يتكرر ذلك في المستقبل.

6. وهنأ الرئيس جميع الإخوة والأخوات المسلمين بعيد الأضحى المبارك.

البند 2: اعتماد جدول الأعمال

7. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/CC/72/1 Prov.2.

8. واعتمدت لجنة الويبو للتنسيق جدول أعمالها كما هو مقترح في الوثيقة WO/CC/72/1 Prov.2.

البند 3: تعيين نائب المدير العام، قطاع حق المؤلف والصناعات الإبداعية

9. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/CC/72/2.

10. ودعا الرئيس المدير العام إلى تقديم الوثيقة.

11. وشكر المدير العام الرئيس وطرح ترشيح السيدة سيلفي فوربان لمنصب نائب مدير عام لقطاع حق المؤلف والصناعات الإبداعية. وقال إن الترشيح قد جاء بعد مسار مكثف بدأ بدعوة إلى الترشّح في ديسمبر 2015 وأنتج 301 استمارة ترشّح. وأثنى المدير العام على الدول الأعضاء جميعاً لتفاعلها والتزامها بالمسار وأطرى على الجودة العالية والترشحات الممتازة التي بلغت الإدارة، مما جعل اختيار مرشح أمرا في غاية الصعوبة. وصرّح قائلا إن المرشّحة في شخص السيدة سيلفي فوربان قد أُحسن اختيارها لما أبدته من تجربة ثرية ومتميزة في مجال العمل سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص. وأضاف إن السيدة فوربان تجيد أربع لغات هي الفرنسية والإنكليزية والصينية واليابانية. ثم طرح المدير العام ترشيح السيدة سيلفي فوربان، نائبةَ مدير عام لقطاع حق المؤلف والصناعات الإبداعية، لتوافق عليه اللجنة.

12. وشكر الرئيس المدير العام وافتتح باب النقاش أمام الوفود لتدلي بتعليقاتها. ولاحظ أن لا وفد يلتمس الكلمة وانتهى إلى أن لا اعتراض على اقتراح المدير العام، الذي تقرر على أساسه التعيين.

13. ووافقت لجنة الويبو للتنسيق على تعيين السيدة سيلفي فوربان نائبة للمدير العام للفترة المحددة في الفقرة 12 من الوثيقة WO/CC/72/2

البند 4: استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

14. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/CC/72/3.

15. وعند تقديم هذا البند من جدول الأعمال، قدم الرئيس الملاحظات الأولية التالية. بعد استلام تقرير التحقيق النهائي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في القضية بعنوان "إساءة استعمال السلطة ومخالفات المشتريات المتعلقة بأحد موظفي الويبو" (القضية رقم 0164/15)، وتمشيا مع ميثاق الرقابة الداخلية للويبو، لاسيما الفقرة 32 التي تنص على أنه "يتعين تقديم تقارير التحقيق النهائية المتعلقة بالمدير العام إلى رؤساء الجمعية العامة ولجنة التنسيق لاتخاذ أي إجراء تراه مناسبا"، وبعد الاطلاع على المشورة التقنية ورأي الخبراء، لا سيما لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والمستشار القانوني للويبو، وبعد الاطلاع على وجهات نظر الدول الأعضاء التي عادة ما تُستشار بشكل منتظم، قام رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق من خلال العمل المشترك، باستعراض التقرير بغية اتخاذ القرار النهائي والتوصيات التي يريانها مناسبة. وتم تقديم التقرير الكامل مع هذه القرارات والتوصيات إلى جميع الدول الأعضاء للعلم. وذكر الرئيس أنه سيتم إبلاغ الدول الأعضاء بكل

تقدم ذي صلة يتم إحرازه في تنفيذ تلك القرارات والتوصيات. وأفاد الرئيس أنه اعتبارا من تلك اللحظة، يجري انتقاص التقرير وبلغ مرحلته النهائية. وستقدم نسخة منقوصة بالكامل لكل دولة من الدول الأعضاء خلال هذا الأسبوع. كما أفاد الرئيس بأنه قد أحيط علما بأن المدير العام قد بدأ التنفيذ الواجب للتوصية بشأن تقييم تطبيق إجراءات بديلة عند وضع استثناء للقواعد المالية وقواعد المشتريات. وحث المدير العام على الإسراع في العملية وإبقاء الدول الأعضاء على علم بجميع النتائج والقرارات والتدابير والتوصيات الواردة في هذا الصدد. ومنح الرئيس الكلمة لممثل أو ممثلي مجموعة الدول الأعضاء التي طلبت إدراج هذا البند على جدول الأعمال.

16. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة نيابة عن وفود كل من الجزائر والجمهورية التشيكية واستونيا وألمانيا وهولندا ونيجيريا وباكستان وبنما والسويد وأوغندا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى وفود من خارج لجنة التنسيق مثل ألبانيا وفيجي، وطلب أن ينعكس بيانه حرفيا في محضر الاجتماع. وذكر وفد المجموعة أنه أجرى قراءة أولية في إطار ظروف خاضعة للرقابة للتقرير الموثوق والمستقل الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعنوان "إساءة استعمال السلطة ومخالفات المشتريات المتعلقة بأحد موظفي الويبو" (القضية رقم 0164/15). وأكد وفد المجموعة قلقه من عدم حصول الدول الأعضاء حتى الآن على نسخة من التقرير. وكانت الدول الأعضاء قد طلبت التقرير وينبغي أن يتم إتاحته لها. وأكد وفد المجموعة لزوم أن يطالب رئيس لجنة التنسيق فورا ورسميا مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإنتاج النسخة الكاملة من تقرير المكتب، والمنقوصة فقط لحماية سرية الشهود، وتقديم هذا التقرير إلى الدول الأعضاء في موعد أقصاه 26 سبتمبر 2016، قبل أسبوع واحد من الجمعيات العامة. وذكر وفد المجموعة أن هذا أمر حتمي لغرض الشفافية التنظيمية والرقابة من جانب الدول الأعضاء. وأفاد بأن أي مزيد من التأخير في الإفراج عن التقرير سيكون غير مقبول. وأعرب عن قلقه بشأن النتائج والاستنتاجات الواردة في ذلك التقرير. وأبرز الأهمية التي تعلقها حكومات دول المجموعة على التزام قادة المنظمات بقواعد ولوائح الموظفين الخاصة بمنظماتهم، وأشار إلى أنه من المتوقع أن يقدم مدير عام الويبو أو الرئيس التنفيذي لأي هيئة تابعة للأمم المتحدة النموذج لأعلى معايير السلوك والنزاهة للموظف المدني الدولي. وأعرب الوفد عن ثقته في أن المدير العام سيقوم بذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج والاستنتاجات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والعمل من أجل تحسين أداء وسمعة المنظمة في جميع أنحاء العالم. ومن جهة أخرى، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه لابد من تنفيذ تغييرات إجرائية هامة في إطار الويبو وفي منظومة الأمم المتحدة من أجل الكفاءة والاستقلالية والشفافية في عمليات التحقيق التي تنطوي على ادعاءات ضد كبار المسؤولين. كما أعرب عن اعتقاده بأنه كان لا ينبغي أن تستغرق الويبو وقتا طويلا لإحالة القضية إلى هيئة تحقيق خارجية، أو تمكين الدول الأعضاء من النفاذ إلى تقرير التحقيق. وذكر وفد المجموعة أنه من الضروري أن تتخذ الدول الأعضاء في الويبو إجراءات فورية لتشديد وتحسين الإجراءات المتعلقة بالتحقيقات المتعلقة بكبار المسؤولين من أجل الإسراع في التحقيقات المستقبلية من هذا النوع وزيادة الشفافية. واقترح الوفد ثلاثة إجراءات فورية هي: الإجراء الأول هو أن تشارك جميع الدول الأعضاء مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة التي كلفتها الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية باقتراح تعديلات على ميثاق الرقابة الداخلية للويبو في الجمعيات العامة المقبلة، وأن يتم اعتماد تلك التعديلات المقترحة من قبل الدول الأعضاء في الجمعيات القادمة. والإجراء الثاني هو أن يُطلب من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة إنشاء عملية بمشاركة الويبو والخبراء الآخرين وكذلك الدول المهتمة، للنظر في ما إذا يجب تعديل مبادئ المشتريات العامة للويبو والوثائق ذات الصلة لضمان الوضوح والشفافية في عملية مشتريات الويبو. والإجراء الثالث هو مراجعة سياسة حماية المبلغين عن المخالفات لدى الويبو وتنفيذها لضمان أن تلك السياسة تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة والتطورات الأخيرة في هذا المجال وأفضل الممارسات لدى المنظمات الأخرى. وأشار وفد المجموعة إلى أن العناصر الرئيسية لبيانه المشترك يمكن أن تنعكس من خلال قرار تصدره لجنة التنسيق وترفعه إلى الجمعيات العامة، على الرغم من أنه يحتفظ بحقه في تقديم المزيد من المقترحات فيما يتعلق بهذه القضية بعد أن تحصل الوفود التي لديها مقر في جنيف وعواصمها على فرصة لكي تدرس التقرير المنقوص بعناية. وأكد الوفد على طلب المجموعة بأن يُدرج هذا البيان في تقرير الاجتماع.

17. وأيد وفد باكستان البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأشار إلى أن باكستان تولي أهمية كبيرة للقضية قيد المناقشة، وهذا هو سبب وجود الوفد هناك في يوم عطلة للأمم المتحدة بمناسبة العيد. وسجل الوفد تحفظه القوي على جدولة هذا الاجتماع في يوم كان العديد من الأعضاء غير حاضرين. وأعرب عن أمله في أن تكون الويبو حساسة تجاه المهرجانات الكبيرة للمسلمين وألا تعقد الاجتماعات الهامة خلال هذه الأيام. وأفاد بأنه إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى قد قام بإجراء قراءة أولية لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار ظروف خاضعة للرقابة. وأفاد بأن التقرير ذا أهمية حيوية بالنسبة لوفد باكستان، الذي يعلق أهمية كبيرة على المساءلة والشفافية والمسؤولية عن حسن سير العمل والفعالية لدى أي منظمة. وأعرب الوفد عن قلقه الشديد إزاء العملية المعيبة لمعالجة تقرير التحقيق، مشيرا إلى أن العملية قد شابها الكثير من عدم الشفافية والتأخير المستمر وغير المبرر في توزيع التقرير. وذكر بأن النص النهائي لما يسمى "النفاذ الخاضع للرقابة" المتاح للسفراء، وهم أعلى ممثلين للدول الأعضاء، والذين طلب منهم التوقيع على اتفاقيات سرية وكانت أجهزتهم النقالة محجوبة خلال فترة المشاهدة، كان خروجا صارخا عن المعايير القياسية للدبلوماسية. وأشار إلى أن العديد من الأعضاء رفضوا المشاركة في العملية بسبب تحفظات على طريقة المشاهدة. وأفاد الوفد بأن قادة المنظمات الملتزمين بقواعد الموظفين الخاصة بمنظماتهم هم بمثابة مؤشر هام على كفاءة وفعالية أي منظمة، لأن الامتثال أو غير ذلك من جانب رؤساء المنظمة هو بمثابة نموذج يقتدي به جميع موظفيها. وشدد على أن نظام ولوائح موظفي الويبو تنطبق على جميع موظفيها، بما في ذلك مديرها العام، وأن الرئيس التنفيذي لأية هيئة من هيئات الأمم المتحدة يضع معايير السلوك والنزاهة للخدمة المدنية الدولية. وأشار الوفد إلى أنه من خلال الاستعراض الأولي للتقرير خلص المكتب إلى أن تصرفات المدير العام لم تلتزم بقواعد مشتريات الويبو، وأنه طبقا للمزاعم المتعلقة بالجمع غير المشروع لعينات الحمض النووي، لا تزال هناك العديد من الأسئلة دون إجابة. وأشار إلى أنه وفقا للتقرير، يُعزى ذلك إلى عدم كفاية التعاون الذي امتد إلى المحققين، وكان أكثر إثارة للقلق. وأعرب عن خيبة أمله بشأن تأخير الإفراج عن التقرير المنقوص، لاسيما بعد أن تم تقديم طلب محدد إلى رئيس الجمعية العامة. وأفاد أنه من الضروري أن تتمكن الدول الأعضاء وعواصمها من النفاذ الكامل إلى التقرير حتى تتمكن من اتخاذ قرار مستنير. ونظرا لأهمية الموضوع وتأثيره البعيد المدى على مستقبل المنظمة، رأى الوفد أن أي مزيد من التأخير في هذا الصدد سيكون غير مقبول. وأكد على طلبه بتقديم النسخة الكاملة من التقرير للدول الأعضاء. وأفاد بأن الوقت المستغرق في إحالة الموضوع إلى هيئة تحقيق خارجية وتأخر حصول الدول الأعضاء على التقرير إنما يؤكد على عجز خطير في الرقابة، سواء من جانب الدول الأعضاء والآليات الأخرى، ولا يمكن تبريره، لاسيما عندما تُثار تساؤلات مطردة طويلة الأجل على أعلى مستوى. وأفاد الوفد بأنه من الضروري أن تشارك الدول الأعضاء وتساعد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة التي تم تكليفها من قبل الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في اقتراح تعديلات على ميثاق الرقابة الداخلية للويبو. وينبغي أن تركز التعديلات المقترحة بشكل خاص على تعزيز مبادئ المشتريات العامة للويبو والوثائق ذات الصلة لضمان الوضوح والشفافية في عمليات الشراء، وعلى إعادة النظر في سياسة حماية المبلغين عن المخالفات وتنفيذها. وذكر الوفد أن هذا هو موقفه المبدئي بشأن هذه القضية الحساسة، وأن وفد باكستان سوف يكون قادرا على اتخاذ قرار نهائي بشأن هذه القضية بمجرد حصول الوفود التي لها مقر في جنيف وعواصمها على فرصة لدراسة التقرير الكامل بعناية، والذي يتوقع الحصول عليه في وقت مبكر من الدورة المقبلة للجنة التنسيق. ومثل باقي الدول الأعضاء، أعرب عن اعتقاده بأنه سيكون مقصرا في أداء واجبه إذا فشل في اتخاذ إجراءات فورية لحل هذه المشكلة التي ظلت ملتهبة لفترة طويلة وبشكل غير مقبول. وطلب من الرئيس أن يؤكد إدراج هذا البيان في تقرير الاجتماع.

18. وأيد وفد الجزائر البيان والتوصيات التي قدمها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، ودعا إلى تنفيذ الإجراءات الواردة في هذا البيان بدعم من العديد من البلدان بهدف تعزيز مبادئ الحوكمة في الويبو. وأعرب عن أمله في أن هذه الإجراءات من شأنها أن تضمن شفافية أفضل وأكثر وضوحا في شؤون الويبو، فضلا عن قدر أكبر من العدالة في تلبية تطلعات الدول الأعضاء وإشراك أكبر للدول الأعضاء في جميع أنشطة المنظمة. كما أعرب الوفد عن متابعته لأي شيء تقوم به المنظمة في هذا السياق.

19. ورحب وفد بنما بالمعلومات الواردة في هذا البند من جدول الأعمال ودعم البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة عن مجموعة من البلدان. وأفاد بأنه لم يتمكن من الوصول إلى التقرير إلا في ظل ظروف خاضعة للرقابة حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومن خلال قراءة أولية للتقرير لاحظ أنه أورد إجراءات منع عدم التعاون فيها إجراء تحقيق فعلي. وكرر الوفد طلبه بلزوم تعميم التقرير المنقوص بالكامل – المنقوص فقط لحماية هوية الشهود - على الأعضاء قبل الجمعيات العامة، ويجب السماح للأعضاء بفرصة لمناقشة التقرير بعد الحصول على نسخ حسبما طلب ذلك مرارا وتكرارا في مختلف البلاغات.

20. ورحب وفد ألمانيا بفرصة استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ذلك اليوم وكذلك بمناسبة الدورة الثالثة والسبعين للجنة الويبو للتنسيق والدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للويبو في شهر أكتوبر. وأفاد بأن بلاده تؤيد تماما البيان المشترك الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة عن مجموعة من الدول متماثلة التفكير. ولتجنب أي سوء فهم من البداية، أعرب الوفد عن رغبته في أن يوضح التزامه المستمر - والهدف العام – المتمثل في الحفاظ على سلامة الويبو وتجنب أي ضرر قد يلحق بها. وأعرب عن اعتقاده بأن الجميع في هذا المكان يشترك في هذا الهدف. وبناء على هذا الفهم، أعرب عن تفضيله لإنهاء هذه القضية بأقصى سرعة وشفافية ممكنة. وفيما يتعلق بسبب اعتقاد الوفد في الحاجة إلى الشفافية وكذلك السرعة في إنهاء هذه القضية بشكل صحيح بدلا من مجرد متابعة رؤساء لجنة التنسيق والجمعية العامة والتقييم الشخصي لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإغلاق التحقيق رسميا، أكد الوفد أنه مثل باقي الدول الأعضاء، لا يمكنه أن يتخلى عن مسؤوليته باعتباره والدول الأعضاء مسؤولين عن المعاهدات وبصفتهم مثيل رقابي لأجهزة الويبو. وذكر الوفد أن هذه المسؤولية لا يمكن أن تكون مجرد تفويض لاثنين من الرؤساء. وأعرب عن اعتقاده أنه من خلال أخذ هذه المسؤولية على محمل الجد ومناقشة المحتويات والنتائج والتوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بطريقة واعية والتوصل إلى النتائج الخاصة بها فيما يتعلق بضرورة اتخاذ القرارات الواجب اتخاذها أو عدم اتخاذها في هذه الحالة، يمكن للدول الأعضاء التعامل مع هذه القضية بطريقة تتوافق مع الحوكمة الدولية المقبولة وألا يتم انتقادها بطريقة مشروعة من قبل الجمهور ووسائل الإعلام العالمية. وفي ضوء ذلك، أكد الوفد على طلب ألمانيا و16 دولة أخرى من الدول الأعضاء متماثلة التفكير الذي تقدمت به عدة مرات لكلا الرئيسين في 19 مايو 2016، وفي 26 يوليو 2016، ومرة أخرى اليوم، وهو أن تطلب رسميا من مكتب خدمات الرقابة الداخلية تزويد الدول الأعضاء بنسخة كاملة من تقرير التحقيق الذي انتُقص فقط لإخفاء أسماء الشهود بهدف حماية سريتهم. وأفاد الوفد أنه وفقا لمعلوماته، لم ينتج عن هذا الطلب حتى الآن أي إجراء من قبل الرئيسين، وناشد الرئيس بأن يناقش على الفور هذا الأمر مع المكتب بحيث يتيح نسخة منقوصة من التقرير للدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن. ولتجنب أي سوء فهم، أشار الوفد إلى أن توصية الرئيسين في استعراضها بتاريخ 5 أغسطس 2016 كانت "مطالبة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقديم نسخة منقوصة من التقرير مع حذف أي إشارة، صريحة أو ضمنية لشخص، سواء كان شخصا طبيعيا أو شركة أو كيانا قانونيا، لتوزيعها على الدول الأعضاء" هو أمر غير مقبول من وجهة نظر ألمانيا. وقد يخلق ذلك نوع من الشفافية الوهمية التي من شأنها أن تكون في الواقع صورة زائفة لأن الكثير من نص التقرير سيكون مخفيا بما لا يترك ما يكفي للتوصل إلى أي شيء. وأكد الوفد على وجهة نظره بأنه من الأهمية بمكان أن تحصل جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك عواصمها، على حق الوصول الكامل وغير المقيد إلى التقرير، على الأقل إلى المدى الذي استنتجه المكتب بشأن مسألة أن سلوك المدير العام لم يستوف المعايير المطلوبة. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة والخطوات الواجب اتخاذها، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن هناك حاجة إلى مراجعة ميثاق الرقابة الداخلية للويبو لجعله نموذجا في إطار منظومة الأمم المتحدة من حيث كفاءة واستقلالية وشفافية عمليات التحقيق التي تنطوي على ادعاءات ضد كبار المسؤولين، بما في ذلك المدير العام. وأعرب عن سعادته لرؤية أن لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة قد بدأت بالفعل مثل هذه المراجعة التي ستقرها الدورة السادسة والخمسين القادمة لجمعيات الويبو. ثانيا، رأى الوفد أن المبلغين والشهود في عمليات التحقيق ضمن الويبو يحتاجون إلى حماية فعالة ضد الانتقام المحتمل، مشيرا إلى أن المبلغين والشهود المحتملين ليس لديهم حاليا آليات داخلية للإبلاغ عن الانتقام لأن جميع الآليات، بما في ذلك مكتب الويبو للأخلاقيات، تقدم تقاريرها مباشرة إلى المدير العام. ثالثا، أيد الوفد اقتراح قيام اثنين من الرؤساء بمعالجة أوجه القصور المحتملة، إن وجدت، في نظام

مشتريات الويبو. وأعرب عن أمله في أن تيسر مناقشات لجنة الويبو للتنسيق القرارات البناءة والاستشرافية كما تم اقتراحه في الدورة السادسة والخمسين للجمعيات.

21. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، نيابة عن مجموعة من البلدان، بما في ذلك نيجيريا. وكان الوفد قد أحيط علما بمضمون تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة واعتبر أنه من الضروري أن تستطيع العواصم الوصول إلى النسخة الكاملة من تقرير المكتب، الذي ينبغي أن يُنتقص فقط لإخفاء اسماء الشهود لأغراض السرية. وأفاد أن ذلك من شأنه أن يمكن الأعضاء من التوصل إلى نتائج ملموسة بشأن استنتاجات التقرير. وأعرب عن التزامه بالعمل مع جميع الوفود بشأن تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في الويبو.

22. وشكر وفد المكسيك الرئيس على تصريحاته التمهيدية عن الإجراءات التي اتخذت بشأن التقرير قيد النظر. وشارك وفد المكسيك في القناعة التي عبرت عنها الوفود الأخرى بأن الشفافية مفيدة للمنظمة وضرورة تجنب التأثير السلبي للشائعات. وأعرب عن اعتقاده بأن مشاورات غير رسمية ومفتوحة بشأن جميع القضايا هي أفضل طريقة. وثانيا، أفاد بأنه قد قرأ التقرير تحت ظروف خاضعة للرقابة وضعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي أن تُتاح للأعضاء إمكانية الوصول إلى التقرير بحيث يمكنهم قراءته بطريقة مسؤولة. كما أعرب عن أمله في أن تمكّن لجنة التنسيق والجمعية العامة الدول الأعضاء من النظر بشكل صحيح في التقرير. ومن خلال ما تمكن الوفد من تحديده من التقرير، أعرب عن اعتقاده بأن الدول الأعضاء لديها فرصة للتكيف مع الإجراءات وجعلها أكثر وضوحا لفائدة التعامل مع هذه القضايا، وبالتالي أعرب عن تفضيله للشروع في عملية لتحديد الثغرات وتحسين إجراءات التحقيق. ورأى أنه ينبغي اتخاذ التدابير التي تضمن أن الهيئات ذات الصلة في المنظمة ستملأ هذه الثغرات بحيث تتمكن الويبو من القيام بمهامها بشكل صحيح. وأعرب الوفد عن استعداده للمساهمة في هذا العمل ودعم لجنة البرنامج والميزانية في التشاور مع شعبة الرقابة المستقلة وإدخال تعديلات على ميثاق الرقابة الداخلية، التي يعتقد انها ستكون في الاتجاه الصحيح. وأكد الوفد على ثقته في الويبو. وأعرب عن التزامه تجاه المنظمة والملكية الفكرية وأفاد بأن التزام المكسيك بهذه العملية يمكن الاعتماد عليه في تحقيق تقدم لمصلحة المنظمة.

23. وأيد وفد هولندا البيان المشترك الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة عن مجموعة من الدول الأعضاء. وأشار إلى أن الجمعية العامة قد طلبت من مكتب خدمات الرقابة الداخلية إصدار تقرير والذي هو الآن قيد المناقشة. ويُعد التقرير رسميا، ولابد من أخذ الاستنتاجات على محمل الجد. وهذا يعني في المقام الأول الشفافية من خلال إتاحة التقرير في نسخة منقوصة ومقروءة. ثانيا، أعرب الوفد عن الحاجة إلى العمل من أجل تحسين أداء وسمعة الويبو. ثالثا، اتخاذ الإجراءات الثلاثة المقترحة في البيان المشترك.

24. وأيد وفد استونيا البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبر الشفافية مبدأ مهما للغاية وجانبا هاما جدا لإنهاء القضية قيد النظر. وكان وفد استونيا قد أكد على هذه النقطة في مناسبات سابقة، وأعرب عن أمله في أن يتم إتاحة التقرير المنقوص للدول الأعضاء في وقت قريب جدا.

25. وأشار الرئيس إلى عدم وجود المزيد من وفود المجموعة الداعمة الراغبة في إلقاء البيانات، وفتح الباب أمام الوفود الأخرى.

26. وقدم وفد جمهورية تنزانيا المتحدة البيان التالي نيابة عن السفير الذي لم يكن موجودا في جنيف. وأفاد بأنه قد تابع التقرير ووجد أن هذا الاتهام الموجه ضد المدير العام غير متوازن، حيث أن الشكوى جاءت فقط من جانب واحد. وللتوصل إلى حكم عادل وإلى العدالة الطبيعية، ينبغي النظر في الحجج المقدمة من كلا الجانبين. وبينما أشار إلى أن القيادة العليا قد تدخل من وقت لآخر في صراع مع الموظفين، لاسيما بشأن المساءلة والأداء، أكد الوفد على أنه يقدر المساهمة الضخمة للمنظمة بأكملها في المنطقة الأفريقية تحت قيادة السيد غري، لاسيما فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى سد الفجوات

التنموية وتقديم فوائد الملكية الفكرية. وأشار إلى أن هناك عددا من الإصلاحات لمصلحة المؤسسة الجيدة والمتوازنة. وفي مثل هذه الظروف، كانت الخلافات قد تنشأ في مؤسسات مثل هذه المؤسسة. وأعرب عن اعتقاده بأنه يمكن تسوية الخلافات داخل المنظمة من خلال المشاورات والمناقشات بين الجانبين، ودعا الأعضاء إلى الإسراع في إغلاق هذه القضية، بحيث يمكن تخصيص وقت أكثر للتعامل مع القضايا الموضوعية التي تهم كل الأعضاء بشكل رئيسي.

27. وبدأ وفد سنغافورة حديثه بتهنئة أصدقائه المسلمين بمناسبة عيد الأضحى المبارك. وأثنى الوفد على الجهود التي بذلها السفير دوكي، الرئيس السابق للجمعية العامة والرئيس الحالي للجنة التنسيق، بشأن الطريقة التي تعاملا بها مع هذه القضية الهامة والصعبة. وحيث أنه شارك في هذه المشاورات، فقد أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الرئيسين تشاورا على نطاق واسع وبطريقة شفافة تحترم روح ونص القواعد والإجراءات المعمول بها، والتي تحمل الأعضاء المسؤولية الجماعية عن خلقها. وبعد الاطلاع على تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وردود المدير العام عليه، وبعد العودة مرة ثانية لسد الفجوات الناجمة عن القراءة الأولى، أعرب الوفد عن دعمه الكامل لقرار الرئيسين كما ورد في استعراضها لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتاريخ 5 أغسطس 2016، تحديدا بإغلاق كل التحقيقات بشأن مزاعم بسوء سلوك السيد غري في كلا قضيتي الحمض النووي والمشتريات، دون اتخاذ أي إجراء آخر. واتفق أيضا مع توصيات الرئيسين 'إلى المدير العام بإجراء جميع التقييمات اللازمة لمعالجة أوجه القصور في نظام مشتريات الويبو، وحصول جميع الدول الأعضاء على نسخة منقوصة من تقرير المكتب إلى جانب رد المدير العام المنقوص. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بالبيان الذي أدلى به الرئيس في بداية مناقشة هذا البند من جدول الأعمال، بأن نسخة منقوصة ستكون جاهزة للتداول قريبا. وأيد الوفد تداول نسخة منقوصة من التقرير، أولا، لتلبية دعوة الأعضاء للشفافية؛ وثانيا، لتلبية الحاجة إلى ضمان احترام السرية، مشيرا إلى أنه لابد من احترام السرية سواء لحماية الشهود أو حماية الويبو من أي إجراءات قانونية محتملة.

28. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيس للإسراع في العملية وتحقيق التوازن بين الشفافية والسرية. واغتنم الوفد الفرصة للاطلاع على التقرير بشكل دقيق وإبلاغ عاصمته بمحتوياته. وأفاد بأن بلاده لم تر أي إشكالية كبيرة في التقرير. وذكر بأن الدول الأعضاء قد سبق وأن ناقشت الكثير، ورأى أن القضية يجب أن تغلق في أسرع وقت ممكن من أجل أن تركز الدول الأعضاء على القضايا التقنية. ومن ناحية أخرى، أعرب عن استعداده لمناقشة الجوانب الموضوعية لسياسة التحقيق وغيرها من الموضوعات، كما أعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة في هذا الصدد.

29. وأعرب وفد طاجيكستان، متحدثا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، عن امتنانه لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة لنظره الشامل والدقيق للقضية قيد المناقشة. وأحيط الفريق علما مع التقدير بالاستنتاجات الواردة في التقرير المذكور. ورأى وفد المجموعة أن الإجراء المطلوب المتعلق بالقضية قد تم تنفيذه بنجاح وليس هناك حاجة لمزيد من النظر فيه. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد إغلاق هذا البند.

30. وأعرب وفد الهند عن تهنئته بعيد الأضحى المبارك وأشار إلى أن يدلي بالبيان نيابة عن السفير الذي لم يتمكن من الحضور لعدم وجوده في جنيف. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود التي بذلها رئيس لجنة التنسيق والرئيس السابق للجمعية العامة من أجل إجراء استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ولوضع الأمور في نصابها، أعرب الوفد عن أمنيته في أن يسجل تسلسل الأحداث المؤدية إلى الاجتماع في ذلك اليوم، حيث تم قبول هذا البند التكميلي لجدول الأعمال بعد اقتراح مشترك من قبل بعض الدول الأعضاء. وبعد استلام تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية رقم 36/16، القضية رقم 0164/15، قام رؤساء الجمعية العامة ولجنة التنسيق، وفقا للمادة 32 من ميثاق الرقابة الداخلية للويبو، بالنظر بعناية في التقرير السالف الذكر. واستشار كلا الرئيسين الدول الأعضاء، وبعد النظر في جميع الحقائق ذات الصلة بالقضية التي عرضت عليهم، بما في ذلك نوعية الأدلة التي تدعم النتائج التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وكذلك وجهات النظر التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن القضايا المبلغ عنها، قدما استنتاجات وتوصيات ملموسة، مع أخذ مصالح الويبو في الاعتبار. وكان الوفد قد اطلع على التقرير ودرسه، بما في ذلك رد المدير العام للويبو، وفقا للشروط المنصوص عليها. ورأى

الوفد أن الدول الأعضاء في حاجة إلى إغلاق منطقي لهذه القضية، التي طال أمدها لفترة طويلة. وأفاد بأن أي تأخير في اتخاذ قرار بشأن هذه القضية يضعف مصداقية الويبو ويهدد بالتردد ويؤدي إلى ضرر لا يمكن إصلاحه لهذه المؤسسة، التي تمثل الأساس الذي تقوم عليه النظم الإيكولوجية العالمية للملكية الفكرية. ورأى الوفد أنه ينبغي النظر في الادعاءات والتوصيات بصورة شاملة، مع أخذ الصورة الأكبر والنظرة الطويلة في الاعتبار. ومن المهم أيضا تجنب المزالق والمغالطات الناجمة عن قصر النظر. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي على الدول الأعضاء أن تنهي هذه القضية في أقرب وقت ممكن، من أجل المصالح الأكبر للويبو، وأينما كان هناك شك، ينبغي توسيع نطاق الاستفادة من الشك بالطريقة التي تمكن الدول الأعضاء من التركيز على القضايا المعيارية الهامة، والعمل على تبسيط البنية الادارية للويبو من أجل ضمان سير عمل المنظمة بحيث تصبح أكثر شفافية وشمولا وأكثر انفتاحا على ترجمة الملاحظات البناءة من جانب الدول الأعضاء في عملها اليومي.

31. وأعرب وفد بنغلاديش عن اتفاقه التام مع الرئيس السابق للجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق بشأن الإنهاء الفوري لجميع الإجراءات التي تلت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بقراءة التقرير، رأى الوفد أن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يحدد أي شخص ارتكب أي مخالفات معينة، لذلك لن يكون من الحكمة من الناحية القانونية توجيه اتهام أو حتى الإشارة إلى أي شخص عندما لا يمكن إثبات وجود فائدة ممكنة أو دافع للحصول على منفعة من جانب أي فرد. ورأى الوفد أن هذا الحدث المؤسف لا يستحق الاهتمام الطويل الأجل من الدول الأعضاء. وأفاد بأنه أضاع وقتا ثمينا من أوقات المنظمة، وانتقص من مسؤوليات الدول الأعضاء ومن صورة المنظمة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن هناك بعض الدروس التي يتعين أن تستفيد منها جميع الأطراف المعنية لمنع حدوث هذا النوع من الأحداث في المستقبل، ودعم الرئيسين في التوصية إلى المدير العام بإجراء جميع التقييمات اللازمة لمعالجة جميع أوجه القصور في نظام وسياسات مشتريات الويبو، وإذا لزم الأمر وبمساعدة من الدول الأعضاء، إزالة كافة الثغرات التي قد تتداخل مع عملية الشراء المناسبة والشفافة للويبو. ورأى الوفد أن مراجعة عملية الشراء وتحديثها بشكل صحيح يحول دون تكرار مثل هذه الحوادث المؤسفة. وأعرب عن عدم اعتراضه على مقترح توزيع نسخ منقوصة من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل الشفافية.

32. وذكر وفد منغوليا أنه يدلي ببيانه نيابة عن سفير بلاده. وأعرب الوفد عن تقديره البالغ للعمل المهم الذي قام به المدير العام لتعزيز أنظمة حقوق الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، لاسيما المساهمة في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، بما فيها البلدان النامية مثل منغوليا، إلى جانب قيادة الويبو نحو الإنجازات الضخمة. وبعد النظر في تقرير التحقيق النهائي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية واستعراضه، رأى الوفد أنه لا يوجد أي دليل على أي عمل غير قانوني أو غير عادي من قبل السيد غري، سواء في ما يسمى بقضية الحمض النووي أو قضية المشتريات. وأشار الوفد إلى أن الويبو والدول الأعضاء يجب أن تغلق كل التحقيقات بشأن المخالفات المزعومة دون أي إجراء آخر، وينبغي أن تتبع في هذا الصدد القرارات والتوصيات الصادرة عن رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق وفقا لميثاق الرقابة الداخلية في الويبو. وأعرب الوفد عن عدم اعتقاده بأن ذلك الأمر كان جيدا لعمل المنظمة. ورأى أنه ليس من الضروري مناقشة تقرير التحقيق النهائي ونظره في لجنة التنسيق أو في الجمعية العامة للويبو. وفي الختام، أشار الوفد إلى أنه مثل العديد من الدول الأعضاء الأخرى، وضع ثقة مستمرة في المدير العام، الذي أوفى بواجباته بشكل جيد لصالح جميع الدول الأعضاء ولصالح المنظمة.

33. وشكر وفد باراغواي الدول الأعضاء التي طلبت إدراج هذا البند على جدول الأعمال، والذي سمح لجميع الوفود المهتمة بالتعبير عن مواقفها بطريقة شفافة وشاملة. وأيد الوفد القرارات والتوصيات الصادرة عن رئيسي لجنة التنسيق والجمعية العامة، وأعرب عن أمله في أن يكون ذلك نقطة النهاية للتحقيقات، لأن هذا الموقف أضعف مصداقية وصورة الويبو أمام المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بالإجراءات المقترحة التي سيتم تنفيذها، رأى الوفد أنه يمكن طرح هذه الإجراءات حسب الأصول وتقييمها في اللجان المختصة، وشجع مجموعة المؤيدين على بدء مشاورات مع كافة الأعضاء من أجل استكشاف مجالات توافق الآراء.

34. وأكد وفد كندا على التزامه طويل الأمد بالشفافية والحوكمة في الويبو وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة. ورأى الوفد أن مساءلة المنظمة أمام الدول الأعضاء فيها هو عنصر بالغ الأهمية بشأن التزامها بالحوكمة، وأشار إلى أن آليات الرقابة الداخلية والخارجية والمستقلة العديدة التي ساعدت على دعم الدول الأعضاء في ممارسة هذه المسؤوليات في تقرير التحقيق في الادعاءات ضد المدير العام أظهرت كيفية استخدام هذه الآليات للرد على المخاوف والإشراف على الامتثال للنظام واللوائح على جميع مستويات المنظمة. وأعرب عن اعتقاده بأن الاستجابة للاستعراض الذي صاغه الرئيسين قدم خارطة طريق مفيدة لمعالجة القضايا التي أثارتها نتائج التقرير لأنها تتعلق بممارسات المشتريات في الويبو، وعلى النحو الموصى به في هذا الاستعراض، أعرب الوفد عن تطلعه إلى سماع المزيد عن تنفيذ عملية لضمان فهم المواد والقواعد الخاصة بالمشتريات وتنفيذها من قبل الموظفين على جميع المستويات بشكل واضح. وأعرب عن سعادة بلاده بالمساهمة بوجهات نظرها في أي عملية جارية، واستعدادها للمساهمة فيما يتعلق بمهمة التحقيق في الويبو وفي منظومة الأمم المتحدة ككل. كما أعرب الوفد عن تطلعه إلى المراجعة المقترحة لدليل التحقيق وسياسة التحقيق من قبل شعبة الرقابة الداخلية وأعرب عن أمنيته في دعم وتهنئة شعبة الرقابة الداخلية على عملها. وأعرب أيضا عن اعتقاده بأن الانتقاصات التي أُدخلت على ميثاق الرقابة الداخلية من شأنها أن تساعد على ضمان قدر أكبر من الشفافية واليقين في عملية التحقيق. وأفاد بأن بلاده دعمت بشكل كامل وشكرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها تجاه هذه التعديلات على ميثاق الرقابة الداخلية، وتطلع بلاده إلى بحث مقترحات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والانخراط في العملية ذات الصلة. ورأى وفد كندا أن العملية الواضحة التي تقلل من احتمال تضارب المصالح وتوضح التزامات المنظمة فيما يتعلق بالتحقيقات المتعلقة بالموظفين على جميع المستويات، قد تكون مفيدة، وتضمن أن موارد الويبو والدول الأعضاء يتم انفاقها في التصدي للمزاعم و الخروج بردود بناءة وليس المصارعة مع المآزق الإجرائية. وأفاد بأن بلاده ستواصل العمل بنشاط بشأن قضية الحوكمة والمساءلة في الويبو في الدورات المقبلة للجنة البرنامج والميزانية وفي لجان أخرى حسب الاقتضاء، وأعرب عن تطلعه إلى العمل مع الأمانة والدول الأعضاء الأخرى على ضمان أن تكون الويبو نموذجا لأفضل الممارسات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

35. ورأى وفد جمهورية كوريا أن هذا النقاش يجب أن ينتهي في أقرب وقت ممكن، وأعرب عن أمله في أن تنهي الجمعية العامة القادمة هذه القضايا في نهاية المطاف حتى لا تؤثر على سمعة ومصداقية الويبو. وكان الوفد قد قرأ التقرير بعناية ورأى أن استنتاجات التقرير وردود المدير العام واضحة جدا. وعن المشكلة المتعلقة بالمشتريات، أبدى الوفد استعداده لأي نقاش حول ما إذا كانت هناك حاجة لتعديل عملية أو لوائح الشراء الخاصة بالويبو استنادا إلى الحقائق التي تم اكتشافها في هذه الحالة.

36. وقد درس وفد هنغاريا بعناية الاقتراح المقدم من عدة دول أعضاء في الويبو بإدراج هذا البند التكميلي من جدول الأعمال بشأن استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد أتيح التقرير والتعليقات للدول الأعضاء بشكل محدود، وفي ظروف خاضعة للرقابة، احتراما للطبيعة السرية لهذه الوثيقة. ومع ذلك، مكّنت هذه المعلومات المحدودة الوفد من استنباط أنه لن تكون هناك حاجة إلى مزيد من العمل على أساس الاستنتاجات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتعليقات التي أدلى بها المدير العام. ورأى أنه يمكن اعتبار القضية مغلقة، وأيد المقترحات التي قدمها رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق.

37. وأشار وفد الصين إلى أنه، وفقا لميثاق الرقابة الداخلية، تم تقديم تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى رئيس لجنة التنسيق وإلى رئيس الجمعية العامة للنظر فيه. وبعد عدة جولات من المشاورات مع الدول الأعضاء والمستشارين القانونيين، أصدر الرئيسين قرارا بوضع حد لعملية التحقيق. وأعرب وفد الصين عن اعتقاده بأن العملية قد استغرقت بالفعل الكثير من الوقت والموارد، وأنه ينبغي ألا تنفق الدول الأعضاء المزيد من الوقت أو الجهد عليها، بل يجب الانتقال إلى قضايا أكثر موضوعية من أجل الحفاظ على مصداقية المنظمة وصورتها وبما يخدم مصالح الدول الأعضاء. ومن أجل القيام بذلك، أعرب الوفد عن تأييده لتوصيات الرئيسين.

38. وأكد وفد البرازيل التزامه بالحوكمة والشفافية. والتمس الوفد الحصول على تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتتمكن العواصم من اتخاذ قرار مستنير، ورحب بإتاحة تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بحلول نهاية الأسبوع. وتطرق إلى وثيقة الاستعراض الصادرة عن رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق وأعرب عن تأييد بلده لاقتراح معالجة القضايا المتعلقة بسياسة الويبو الخاصة بالمشتريات من أجل تجنب وقوع حوادث مماثلة في المستقبل. وقال إن بلده يعتبر أنه من الضروري تحسين القواعد الحالية وتحديد دور ومسؤوليات المدير العام وغيره من مسؤولي الويبو رفيعي المستوى في عمليات الشراء تحديدا واضحا.

39. ورأى وفد كولومبيا أنه قد شهد عملية أساسية من الشفافية برئاسة رئيسي لجنة التنسيق والجمعية العامة، وكان هدفها يقتصر على حماية مصالح الويبو، وكان العمل يتم داخل إطار النظام الداخلي الذي يتم دعوة الدول الأعضاء للتفكير بشأنه. ورحبت كولومبيا بجميع التوصيات والقرارات التي طرحها الرئيسان في 5 أغسطس 2016، وانضمت إلى وفود أخرى في التأكيد على رأي مفاده أن العملية قد وصلت إلى نهايتها، وأن على الدول الأعضاء المضي قدما.

40. وهنأ وفد الاتحاد الروسي السيدة سيلفي فوربان على منصبها الجديد. وفيما يتعلق البند 4 من جدول الأعمال، قال الوفد إنه درس بعناية التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ورأى أن التحقيق قد أُجريَّ بشكل صحيح واعتبر المسألة منتهية. وناشد الوفد أعضاء اللجنة بعدم تجاوز ولايتها بهذا العمل المرهق.

41. وشكر وفد إثيوبيا رئيس لجنة التنسيق والرئيس السابق للجمعية العامة على تقاسم وجهات نظرهما مع الدول الأعضاء حول تقرير التحقيق بشأن "إساءة استعمال السلطة ومخالفات المشتريات المتعلقة بأحد موظفي الويبو". وأشاد الوفد بالرئيسين للمشاورات المختلفة التي أجرياها مع الدول الأعضاء في الويبو ولإعطاء الدول الأعضاء فرصة للنظر في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. واستند الوفد إلى الوثيقة المقدمة إلى الدول الأعضاء، بعنوان دراسة واستعراض تقرير التحقيق النهائي في 5 أبريل 2016، الذي يحتوي على قرارات وتوصيات الرئيسين، وكذلك بشأن ما أجراه الوفد من دراسة دقيقة لتقرير التحقيق النهائي ذاته الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ورأى الوفد أنه لا يوجد دليل قاطع يؤكد بشكل واضح حدوث انتهاك للوائح الويبو وقواعدها وممارساتها. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن تأييده لاتخاذ القرار والتوصية المقترحة من قبل الرئيسين بإغلاق كل من قضيتي الحمض النووي والمشتريات دون اتخاذ أي إجراء آخر ودون مزيد من التأخير. كما أعرب الوفد عن تأييده للتوصية بإجراء جميع التقييمات اللازمة عن الفجوات فيما يتعلق بنظام الشراء. ورحب الوفد بما أعلنه الرئيس من أن الدول الأعضاء سوف تحصل على النسخة المنقوصة من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ورد المدير العام هذا الأسبوع، لأن هذا من شأنه تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة.

42. ووجه وفد أستراليا الشكر لرئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق على النهج الاستشاري الذي تبنياه مع الدول الأعضاء والخبراء الفنيين المعنيين في التوصل إلى نتائجهما. وأقر الوفد التوصيات والقرارات الصادرة عن الرئيسين وأشار إلى أن الرئيسين قد أغلقا التحقيق الآن. كما أقر الوفد قرار لجنة البرنامج والميزانية لطلب لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة باستعراض ميثاق الرقابة لجعله نموذجا للكفاءة والاستقلالية والشفافية في عمليات التحقيق داخل الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المشاركة مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والدول الأعضاء الأخرى في تحسين هذا الاستعراض. وأشار الوفد إلى ما أعلنه الرئيس عن أن النسخة المنقوصة من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ستُقدَم قريبا إلى الدول الأعضاء. وأيد توزيع نسخة منقوصة من التقرير والرد وفقا لقرار الرئيس.

43. ورحب وفد المملكة المتحدة بالفرصة المتاحة لمناقشة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية في اجتماع اللجنة هذا. وتماشيا مع الاستعراض الذي أجراه رئيسا لجنة التنسيق والجمعية العامة، أعرب الوفد عن رغبته في أن يتم توزيع نسخة منقوصة من التقرير دون تأخير. ورحب الوفد بإفادة الرئيس في هذا الصدد، وتطلع إلى تلقي التقرير المنقوص هذا الأسبوع. كما أعرب عن تأييده لخطوات معالجة أوجه القصور في عملية الشراء و/ أو الثغرات في قواعد

المشتريات المعمول بها في الويبو استنادا إلى النتائج التي توصل إليها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، كنتيجة هامة لهذه العملية الطويلة.

44. ورحب وفد سويسرا بجهود الرئيسين من حيث المتابعة لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وعلق أهمية كبيرة على التقرير الذي يتم تناوله بشفافية كاملة. ومنذ أبريل 2016، عقد الرئيسان مشاورات مع الدول الأعضاء وغيرهم من الجهات المعنية في الويبو للتعامل مع تقرير التحقيق بالطريقة الأنسب. وأعرب الوفد عن ارتياحه بتزويد الدول الأعضاء بفرصة لمناقشة التقرير في هذه العملية، وقد جرى هذا الأمر بشفافية. ورحب الوفد أيضا باعتزام توزيع التقرير قريبا على الدول الأعضاء بطريقة مناسبة، بما يحمي حقوق وخصوصية الأشخاص المذكورين في داخله. ورأى الوفد أن استنتاجات الرئيسين وتوصياتهما بشأن طريقة المضي قدما كانت ذات مغزى، في ضوء المخرجات والنتائج والاستنتاجات الواردة في التقرير. وأعرب عن اعتقاده بأنه من المهم الآن إتمام وتوضيح القواعد المعمول بها فيما يتعلق بالتحقيقات في الادعاءات الموجهة ضد كبار موظفي الخدمة المدنية من أجل معرفة كيفية التصرف في الحالات المقبلة، وأعرب عن ارتياحه من البدء باتخاذ الإجراءات في هذا المنوال. وفي لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة، اعتمد الأعضاء قرارا بشأن استعراض ميثاق الرقابة الداخلية في الويبو. وسيتم إجراء التعديلات بالتشاور مع الدول الأعضاء وسيتم عرض مشروع قرار قريبا. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم اتخاذ قرار بشأن ذلك، وأعرب عن اقتناعه بأن التعديلات المزمع إدخالها على الميثاق من شأنها أن تساعد على خلق نموذج من الفعالية والاستقلالية والشفافية لإجراءات التحقيق التي تنطوي على ادعاءات ضد كبار موظفي الخدمة المدنية داخل منظومة الأمم المتحدة. وتلك هذه هي رغبة سويسرا، التي ظلت ملتزمة تماما بعملية الاستعراض.

45. ووافق وفد تايلند على التوصية المقدمة من رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق بغلق القضية حتى تتمكن المنظمة من المضي قدما. وأبدى الوفد استعداده للتعاون مع لجنة التنسيق والدول الأعضاء الأخرى لتنفيذ التوصيات بتعزيز الشفافية والكفاءة في المنظمة.

46. وتوجه وفد فرنسا بالشكر إلى الرئيسين على استعراضها لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ونظرا للاعتبارات الاستراتيجية داخل الويبو، قال إن بلده يؤكّد الأهمية الخاصة لقواعد الشفافية والحكم الرشيد التي يجب أن تسود داخل الويبو، وبالتالي أبدى استعداد بلده للعمل من أجل تحقيق هذه الغاية مع جميع أصحاب المصالح داخل المنظمة.

47. وأعرب وفد ماليزيا عن تمنياته لكل أصدقائه المسلمين بعيد أضحى ميمون. وشكر الوفد الرئيس على إتاحة الفرصة للمشاركة بشأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأثنى على جهود الرئيسين في إشراك الدول الأعضاء بشكل مستمر في جميع مراحل العملية. وأقر الوفد بسلطة ومسؤولية رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق في التعامل مع هذه المسألة، وبالتالي، وافق تماما على القرارات والتوصيات التي ضمَّنها الرئيسان تقريرهما. وأكد الوفد لزوم إنهاء هذه القضية الطويلة الأمد على الفور للحفاظ على مصداقية الويبو ولعدم صرف المنظمة عن عملها الأساسي. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن تأييده لتوزيع التقرير المنقوص لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ورحب بإعلان الرئيس بأنه سيكون متاحا في أقرب فرصة ممكنة. ولمنع تكرار مثل هذه الحوادث، قال الوفد إنه سيظل مستعدا وسيستمر في التعاون مع الويبو والدول الأعضاء الأخرى في سبيل تعزيز قواعد الويبو وإجراءاتها.

48. وشكر وفد شيلي الرئيس السابق للجمعية العامة، السفير دوكي، ورئيس لجنة التنسيق على عملهما، وأيد، من حيث الشكل والمضمون، والإجراءات التي تم تنفيذها وفقا للالتزامات ذات صلة والقواعد المناسبة. ورحب الوفد بتقاسم الاستنتاجات والنتائج والتوصيات الواردة في التقرير. وكان لدى الوفد الفرصة للاطلاع على تقرير تحقيق مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولتقديم المقترحات، سواء في الاجتماعات الثنائية أو في الجلسات غير الرسمية المنعقدة لهذا الغرض. وأيد وفد استنتاجات التقرير التي قدمها الرئيسان. وذكر أنه نظرا للاهتمام الكبير الذي توليه المنظمة، إذا كان في مصلحة الوفود، سوف يؤيد الوفد مراجعة وتعديل القواعد الخاصة بالمشتريات وكذلك القواعد المتعلقة بإجراءات التحقيق، وسيكون مستعدا لتقييم

أي اقتراح. وأكّد وجوب أن يكون هذا مستقلا عن هذا الإجراء ولا يتداخل مع عمليات المنظمة، وقال إن ذلك هو الهدف الرئيسي للوفد.

49. وأشار المدير العام إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يعرب فيها عن رأيه علنا بشأن هذه المسألة. وذكر أنه قد اتخذ قرارا بعدم تقديم أي تصريحات علنية على الرغم من الدعاية الكبيرة التي قد أعطيت لهذا الموضوع في وسائل الإعلام المختلفة ووسائل أخرى، على الرغم من أن هذا القرار ربما لا يخدمه بشكل كبير. وذكر المدير العام أنه في أي حالة مماثلة على المستوى الوطني، سوف يستغل الشخص المعني كل فرصة لمخاطبة وسائل الإعلام فيما يتعلق بالادعاءات الموجهة ضده. ومع ذلك، كان هذا هو مسار العمل الذي اختاره لصالح كرامة المنظمة وعدم انتشار المسألة بطريقة لا تليق بمنظمة دولية. وانتقل المدير العام إلى بعض الملاحظات التي أُبديت في ذلك الصباح، وأشار إلى أن تلك الملاحظات التي تناولت نقاط الفشل المكتشفة في الإجراء كانت تتعلق بجميع الدول الأعضاء. ولم يتعلق موضوع هذا التحقيق بالإجراءات أو تنفيذ الإجراءات فيما يتعلق بإجراء تحقيق، ولذلك اعتبر المدير العام أن كل تلك الملاحظات هي ملاحظات موجهة إلى الدول الأعضاء أنفسها، التي قادت العملية. وأشار إلى أنه من البداية إلى النهاية، استقرت هذه العملية في أيدي عدد من المستويات المختلفة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية والرئيس الأصلي للجمعية العامة والرئيس المقبل للجمعية العامة وهلم جرا. وكانت عملية تديرها بالكامل الدول الأعضاء. وشدد على أن أي مضمون يشي بأنه كانت هناك أي مقاومة من جانب أمانة الويبو أو هو نفسه لا أساس له تماما من الصحة. ولم يكن هناك شيء في العملية برمتها، التي وافق على أنها كانت طويلة للغاية، متعلقا بأي شخص ولكن بالدول الأعضاء. ووافق على أنه كان من الواضح تماما وجود أوجه قصور في هذه العملية، مشيرا، على سبيل المثال، إلى السرية. وتساءل كيف أمكن لصحيفة ما أن تشير إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أرسل له - بوصفه موضوع التحقيق - نسخة من مشروع التقرير، وأنه قد طلب تمديدا لأسبوعين لتقديم تعليقاته لأنه قد تزامن مع اجتماع دافوس. وسأل المدير العام عن كيفية إمكانية حدوث ذلك، علما بأنه تعلق برسالة واحد فقط عبر البريد الإلكتروني من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ورد واحد منه هو، وبعد ذلك رسالة بالبريد الإلكتروني تمنح تمديدا لمدة أسبوعين. واعتبر هذا أمرا غير مرض تماما، وأشار إلى أن أول شخص كان يعاني من العديد من أوجه القصور في الإجراءات كان هو، في الواقع، موضوع التحقيق. ورحب المدير العام ترحيبا تاما بأي مراجعة لأي إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى حوكمة أفضل وهياكل حوكمة أفضل وإجراءات حوكمة أفضل وقدرا أكبر من الشفافية. ورحب بأي من هذه التحركات من جانب الدول الأعضاء. ورحب أيضا بنشر تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأشار إلى أن عدم وجود نص واضح في الإجراءات بهذا الصدد قد يكون واحدا من أول الأمور التي قد ترغب الدول الأعضاء في أخذها في الاعتبار عند النظر في الإجراءات. ورحب كثيرا بنشر التقرير، منقوصا أو غير منقوص، أيها تختار الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه سبق أن قدم نسخة منقوصة وغير منقوصة من ملاحظاته على التقرير إلى السلطات المعنية، بحيث يمكن نقلها ونشرها. كما أعرب المدير العام عن رغبته في طرح نقطة تتعلق بسيادة القانون، مشيرا إلى أن الكثير قد سُمع عن سيادة القانون في جنيف، في حالات كثيرة، في مجلس حقوق الإنسان وفي بيانات الحوكمة. ونظر في الوثائق التأسيسية ذات الصلة التي تمت الموافقة عليها من قبل الدول الأعضاء، وأشار إلى أنه في هذه القضية، كانت الوثيقة التأسيسية الأولى ذات الصلة هي ميثاق الرقابة الداخلية، الذي اعتمدته الدول الأعضاء وورد في المرفق الأول من النظام المالي للويبو ولائحته. وأشار إلى أن الفقرة 32 من ميثاق الرقابة الداخلية تنص على "تُرفع تقارير التحقيقات النهائية بشأن المدير العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق لاتخاذ أي إجراء يُعتبر ملائما، مع نسخ إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومراجع الحسابات الخارجي". وأشار المدير العام إلى أن هذا هو الحكم الذي اعتمدته الدول الأعضاء والحكم الذي ينبغي عليها اتباعه. ووافق المدير العام على أنه كان شيئا واحدا لقول "حسنا الآن لدينا بعض الخبرة بهذا الإجراء الذي لا نرغب فيه، ونود أن يكون مختلفا في المستقبل." ولكنه اعتبر أن التشريع بأثر رجعي فيما يتعلق بمسألة قد اعتمدتها الدول الأعضاء بالفعل سيكون انتهاكا أساسيا لسيادة القانون. ولا يمكن للدول الأعضاء استغلال السلطة في حالة لاتخاذ قرار ثم تقول "نحن لا نحب هذا القرار، ونحن بصدد تغييره." ويمكنها تغييره في المستقبل إذا ما اعتبرت أنه من الخطأ تخويل تلك السلطة في تلك الحالة بالذات، ولكن لا يمكنها فعل ذلك بأثر رجعي دون انتهاك أساسي لسيادة القانون. وكذلك أثار المدير العام قضية الاستماع إلى كلا الجانبين، وكرر أن هذه هي المرة الأولى

التي تناول فيها هذه المسألة على نحو علني، وأنه احتفظ بالصمت لصالح المنظمة حتى الآن. وحث الدول الأعضاء على الاستماع لكلا الجانبين. وأكد أنها ليست بصدد التعامل مع قرار محكمة، ولكن مع تقرير تحقيق. إن القياس في أي نظام وطني سيكون تقريرا أعدته النيابة العامة، وهو ما سيبحثه النائب العام من أجل تحديد ما إذا كان سيتم اتخاذ أي إجراء أم لا. وكان المعادل لعملية الويبو، وفقا لما قررته الدول الأعضاء، هو أن تقرير التحقيق ينبغي أن يقدَم، في هذه الحالة، إلى رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق لاتخاذ أي إجراءات يعتبرانه ملائما. وتكررت تلك القاعدة تحديدا في الفقرة 34 من سياسة التحقيق التي اعتمدتها الدول الأعضاء، وتكررت في الفقرة 160 من دليل التحقيق، الذي يُعد صكا تابعا لسياسة التحقيق. وأشار المدير العام إلى أن القانون والصكوك التشريعية التي اعتمدتها الدول الأعضاء واضحة للغاية. وكان مناسبا بالنسبة للدول الأعضاء أن تقول إنها ترغب في تغييرها في المستقبل. ولكن من شأن حرمان شخص من السلطة بأثر رجعي والتغيير بأثر رجعي للقاعدة التي أثرت على حقوق والتزامات الشخص أن يكونا مخالفة جوهرية لسيادة القانون، وهو ما لا يُتوقع من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وأشار المدير العام إلى أن تعليقاته كانت رد فعل تلقائي على ما سمع في صباح ذلك اليوم. ولم يكن لديه، بطبيعة الحال وبحق، الفرصة للمشاركة في أي من المحادثات العديدة التي جرت على مدى الأشهر الماضية. ولذلك، كان يرد تلقائيا على ما كان قد سمع في صباح ذلك اليوم. وخلاصة القول، أنه أكد أن هذه هي المرة الأولى التي تحدث فيها عن هذه المسألة، وثانيا، أن هذا الإجراء قد صاغته الدول الأعضاء، وتم تنفيذه وفقا لعملياتها، وأُجري تماما دون الرجوع إليه هو - موضوع التحقيق - أو إلى الأمانة. ووافق على أنه قد يكون هناك أخطاء في العملية، وسأل، على سبيل المثال، لمصلحة من تم استبعاد المسألة لمدة سنتين ونصف، والاستمرار في استبعادها. وأشار إلى أنها بالتأكيد لم تخدم مصالحه الخاصة. وأعرب عن اهتمامه بأن يتم التخلص من المسألة، كما قال دائما، على وجه السرعة وبمصداقية ونزاهة. وذكر المدير العام أنه في حين يمكن للدول الأعضاء، بطبيعة الحال، إعادة النظر في الإجراءات الموضوعة للمستقبل، ينبغي ألا يكون هناك أي انتهاك للمبادئ الأساسية لسيادة القانون في العملية.

50. وشكر وفد لكسمبرغ المدير العام على رد فعله التلقائي. وشدد الوفد على أنه، على أساس المعلومات المتاحة والنتائج التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإنه يعتقد أنه في أعقاب المشاورات الطويلة التي جرت في الأشهر الأخيرة فإن الوقت قد حان لغلق صفحة قصة طويلة جدا والعودة إلى القضايا الأساسية. وأيد الوفد القرارات والتوصيات المقترحة وخوَّل المدير العام في تنفيذها بشفافية، مما يؤدي إلى حوكمة أفضل في المستقبل.

51. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن سروره لسماع أن الآخرين كانوا مستعدين لمزيد من المناقشة للإصلاحات الإجرائية، وأكد اهتمامه بالتشاور مع الزملاء بخصوص الإجراءات الفورية التي اعتبرها أساسية لتحريك منظمة في اتجاه إيجابي، والتي كان العديد منها يتماشى مع الاستنتاجات والتوصيات التي وضعها الرئيسان. واقترح الوفد صياغة لغوية لوسيلة ممكنة للمضي قدما في شكل قرار على النحو التالي:

"إن لجنة التنسيق الثانية والسبعين (الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين)، إذ تحيط علما بالمناقشات التي دارت في إطار "استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية":

"(1) التمست من الرئيس إتاحة الصيغة المنقوصة من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "إساءة استخدام السلطة ومخالفات المشتريات المتعلقة بأحد موظفي المنظمة العالمية للملكية الفكرية" قبل 26 سبتمبر 2016 أي قبل انعقاد الجمعيات العامة،

"(2) وشددت على أهمية أن تشارك الدول الأعضاء في مراجعة ميثاق الويبو بشأن الرقابة الداخلية قبل انعقاد الجمعيات المقبلة وحثت جميع الدول الأعضاء على النظر بدقة في التعديلات المقترحة على الجمعيات المقبلة.

"(3) وأحاطت علما باستعراض رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية رقم 16/36 المؤرخ 5 أغسطس 2016، ووافقت مواصلة مناقشة هذه المسألة في الاجتماع القادم لهذه الهيئة بعد أن تُتاح للدول الأعضاء وعواصمها فرصة استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، المنقوص وفقا لقواعد المكتب،

"(4) وأوصت الجمعية العامة للويبو بأن توجّه:

"1. اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى النظر في ضرورة مراجعة مبادئ الويبو العامة بشأن المشتريات" والوثيقة المتعلقة بها، آخذة في الحسبان الاستعراض الجاري حاليا على يد المدير العام، كما أوصى به رئيسا الجمعية العامة ولجنة التنسيق، لضمان الوضوح والشفافية في الإجراءات المتعلقة بالمشتريات في الويبو، لتُرفع النتائج و/أو التوصيات إلى لجنة الميزانية فتنظر فيها الدول الأعضاء.

"2. وإلى استعراض سياسة الويبو بشأن حماية المبلغين عن المخالفات وتنفيذها، للتأكد من أن السياسة تأخذ في الحسبان العبر المستخلصة من التطورات الأخيرة في هذا المجال وأفضل الممارسات المعمول بها في منظمات أخرى.

"3. ومدير شعبة الرقابة الداخلية أن يستمر في إتاحة التقرير الكامل دون انتقاص للدول الأعضاء بناء على الطلب، في ظروف غرفة للقراءة مضبوطة المنافذ."

52. وأشار الرئيس إلى أن الانتقاص كان في مرحلة الإنجاز، وأن التعليمات تم إرسالها إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية منذ فترة طويلة، وأنه تم إبلاغ الأعضاء في بداية الاجتماع بأنهم سيحصلون على التقرير سريعا. ووافق على ضرورة بقاء النسخة غير المنقوصة والدليل المؤيد متاحين للدول الأعضاء بحيث يمكنها تشكيل وجهة نظرها. وقال الرئيس إن الجميع اتفق على أن جميع القواعد واللوائح ذات الصلة، والتي ظلت دينامية ومتاحة للتكيف، سيستمر استعرضها بقدر الضرورة. وأشار الرئيس إلى أنه وفقا للمادة 32 من ميثاق الرقابة الداخلية، كان الإجراء المُتخذ الذي اعتبره الرئيسان ملائما إجراءً نهائيا. وكذلك الإجراءات الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ القرارات والتوصيات، مثل توزيع التقرير واستعراض قواعد مشتريات للجنة الرقابة الداخلية، وأوجه حماية المبلغين وما إلى ذلك، سيتم تعجيلها. وأشار إلى أن لجنة التنسيق قد أحاطت علما بجميع البيانات والتوصيات، و أن جميع البيانات سوف تظهر في محضر الاجتماع، وأعلن أن البند 4 من جدول الأعمال ينبغي بالتالي أن يظل مغلقا.

53. وبعد أن أشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية بعلامة نقطة نظام، أخذ الكلمة وأشار إلى أن الفقرة 32 من ميثاق الويبو للرقابة الداخلية نصت على ما يلي: "تُرفع تقارير التحقيقات النهائية بشأن المدير العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق لاتخاذ أي إجراء يُعتبر ملائما"، وأشار إلى أن كلمة "وحدهما " أو"فقط" لم تدرج في هذه الفقرة. ولذلك لم يوافق الوفد على أن اللغة في الفقرة 32 من ميثاق الويبو للرقابة الداخلية حالت دون استمرار الدول الأعضاء في مناقشة هذه المسألة أو اتخاذها إجراءات مستقبلية للتمكن، من بين أمور أخرى، من معالجة أي قضايا مؤسسية ظهرت خلال عملية التحقيق. وأعرب الوفد عن تقديره لما بذله الرئيسان من جهود للتشاور مع الدول الأعضاء خلال هذه العملية، وطلب تقديم اقتراحات حول كيفية المضي قدما. وهذا الأمر أمر هام لأن الويبو، كما تم تأكيده مرارا وتكرارا، منظمة يقودها الأعضاء، وعلى هذا النحو، كان على الأعضاء أن يبدوا رأيهم في عملية الرقابة هذه كذلك. ولذلك، فإن لم يؤيد الوفد الانتهاء من مناقشة المسألة في ذلك الوقت، ولكن أعرب عن أمله في أن تكون لجنة التنسيق، مع العمل على البنود التي قد أشار إليها للتو، قادرة على المضي قدما بطريقة إيجابية.

54. وفتح الرئيس الباب لمناقشة ما إذا كان هناك انتهاك للفقرة 32، التي نصت صراحة على ضرورة تقديم التحقيق النهائي إلى الرئيسين لاتخاذ الإجراء الذي يريانه ملائما، أعربت لجنة التنسيق عن رغبتها في الاختتام بأن تظل هذه المسألة مفتوحة

على الرغم من أن الرئيسين أغلقاها. وأيد الرئيس تماما الفكرة المهمة التي مفادها أن القواعد التي تحكم هذه المسألة ينبغي تكييفها أو تعديلها. وإذا اعتمدت الدول الأعضاء القواعد الجديدة بأثر رجعي فإنه لن يعترض. ولذلك تُعد هذه القضية بسيطة: إما ضمن القواعد الحالية سوف يتم غلق هذه المسألة، ولن يكون هذا محلا للتنازع. أو، من أجل استعراض ميثاق الرقابة الداخلية، على النحو الذي أوضحته جليا المادة 46، سوف يتعين على الدول الأعضاء تقديم أفكارها إلى الأمانة، التي ستقوم بصياغة اقتراح للنظر فيه وتقديمه إلى لجنة البرنامج والميزانية. وللدول الأعضاء الاستقلالية في تبني أي قاعدة جديدة، وإذا كان ذلك مسموحا قانونا فإنه يمكنها جعلها بأثر رجعي. ولكن في الوقت نفسه، يجب احترام سيادة القانون.

55. وأعرب وفد ألمانيا عن تأييده التام للنقطة التي أثارها للتو وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يقل وفد ألمانيا شيئا في بيانه فيما يتعلق بالاستعراض الذي أجرياه الرئيسين لأن نيته كانت، وظلت، تتجه للعمل بشكل تطلعي. ومع ذلك، رأى الوفد أن الكيفية التي تعامل بها الرئيس مع هذه المسألة بصفته رئيسا للجنة التنسيق لم تبدُ مناسبة. وأحاط الوفد علما بالتقييم الشخصي لتقرير التحقيق الذي قام به الرئيسان، وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلاها خلال الأشهر القليلة الماضية للجمع بين وجهات نظر الدول الأعضاء وتشكيل الرأي الخاص بهما. ومع ذلك، فإن الوفد لم يتفق مع تقييم الرئيسين فيما يتعلق بإنكار أي انخراط للسيد غري، سواء من خلال العمل مباشرة أو التأثير على أي إجراء أو فرض أي إجراء فيما يتعلق بعملية التقييم في حالة الشراء. ووفقا لما رآه وفد ألمانيا، كان هذا التقييم متناقضا بشكل واضح مع النتائج والاستنتاجات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، التي درست المسائل قيد النظر بشكل مستقل وشامل وبمصداقية. وأشار الوفد إلى أن القواعد والإجراءات القائمة كان لا بد على جميع الموظفين احترامها، ولا سيما الموظفين الذين يشغلون مناصب على رأس المنظمة. وأكد الوفد أن الإشارة إلى المصالح العليا للمنظمة لا يمكن أن يكون عذرا معقولا أو استثناء، لأن هذا من شأنه أن يسمح بتجاهل الإطار المعياري الحالي إذا تم ببساطة اعتباره ضروريا أو زُعم أنه في مصلحة المنظمة، في حين أن تأييد القواعد عموما هو أفضل ما يخدم مصالح أي منظمة دولية. والتمس الوفد رأيا قانونيا بشأن، أولا، ما إذا كانت الفقرة 32 تحول دون إجراء مزيد من النقاش حول هذه المسألة، وثانيا، ما إذا كانت الفقرة 32 تحول دون مناقشة الإصلاحات الإجرائية المرتقبة. ومن الناحية القانونية رأى الوفد أن حقيقة أن الرئيس غير مفوَّض من خلال الفقرة 32 باتخاذ الإجراء الذي يراه ملائما لم تمتد لتشمل القدرة على إغلاق قضية تتناقض مع النتائج التي توصل إليها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

56. ووافق الرئيس تماما على بعض النقاط الرئيسية، وعرض أيضا تعميم النسخة المنقوصة. وعلاوة على ذلك، اقترح الرئيس، الإبقاء على التقرير متاحا في مكاتب الويبو، جنبا إلى جنب مع القواعد المتعلقة بقرارات الشراء، والشاهد على جميع قرارات الشراء فيما يتعلق بهذه القضية. وشجع الرئيس جميع الأعضاء على أخذ الوقت الكافي للذهاب وقراءة الوثائق لتشكيل آرائهم بأنفسهم حول هذه القضية. وأشار إلى أن أعضاء إما سيتوصلون إلى نفس الاستنتاجات مثل الرئيسين، وإلا سوف يقترحون إعادة فتح الاستعراض، وهو الأمر الذي سيتطلب تعديل القواعد.

57. ورد المستشار القانوني على سؤال من وفد ألمانيا، وأحال الوفود إلى الحكم الذي سبق الإشارة إليه سابقا، وهو الفقرة 32 من ميثاق الرقابة الداخلية في الويبو، والتي تنص على "تُرفع تقارير التحقيقات النهائية بشأن المدير العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق لاتخاذ أي إجراء يُعتبر ملائما". والفقرة 32 واضحة في اتجاهها. ولم يفرض ميثاق الرقابة الداخلية أو يقيد نطاق أو مدى الإجراءات التي يتخذها الرئيسان، ولكنه تركها لتقدير الرئيسين لتحديد ما يريانه ملائما. ولم ينص ميثاق الرقابة الداخلية أيضا على قيام الدول الأعضاء بمراجعة الإجراءات المحددة. وفيما يتعلق باستعلام المتابعة عن دور لجنة التنسيق فيما يتعلق بالمزيد من الإصلاحات، أشار المستشار القانوني إلى المادة 8 من اتفاقية الويبو، التي تحدد ولاية لجنة التنسيق بموجب المادة 3.8.8، وكذلك الأحكام ذات الصلة المتعلقة باجتماعات لجنة التنسيق. وبموجب هذا الحكم، يجوز للجنة التنسيق اتخاذ ما تراه ملائما.

58. وأشار وفد باكستان إلى الرد المقدم من المستشار القانوني وأعرب عن تأييده لتفسير وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أن للدول الأعضاء دور تؤديه في هذه القضية. ورأى أن هذه المسألة لا يمكن غلقها.

59. وطلب الرئيس من المستشار القانوني أن يكرر في جملة واحدة ما كان قد أوضحه للتو بشأن ما إذا كانت القضية مغلقة أم لا.

60. وأكد المستشار القانوني أن الفقرة 32 من ميثاق الرقابة الداخلية تنص على أن تقارير التحقيق النهائية المتعلقة بالمدير العام " تُرفع إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق لاتخاذ أي إجراء يُعتبر ملائمًا " وأن ميثاق الرقابة الداخلية لا ينص على أي حكم آخر لقيام الدول الأعضاء باستعراض هذا الإجراء المحدد.

61. وقال وفد الجزائر أنه استمع بعناية إلى ما قاله المستشار القانوني، وذكر أنه يجري الدخول في مرحلة جديدة. وأشار إلى أن الفقرة 32 تنص على أن التقارير المقدمة من الرئيسين ينبغي أن تُرفع إلى الجمعية العامة، لأن تقارير التحقيق قُدمت إلى لجنة التنسيق والجمعية العامة. وكانت المشاورات التي يرأسها رئيس لجنة التنسيق جارية، وكان واضحا أن وجهات النظر كانت منقسمة. ولهذا السبب، رأى الوفد أن هناك حاجة للتأكد من أن تقييم التقرير ينبغي أن يكون أكثر دقة وينبغي أن يستمر. واتفق الوفد مع رئيس لجنة التنسيق على أن الفقرة 32 تسمح بتوزيع هذا التقرير. ومع ذلك، رأى الوفد أنه بمجرد أن تم فتح المشاورات كان لابد من متابعتها وأنه يجب إصدار قرارات بعد هذه المشاورات تستند إلى قرارات أعضاء لجنة التنسيق. وأشار الوفد إلى أن الفقرة 32 لم تذكر أنه بمجرد تقديم التقرير إلى الرئيسين تكون القضية قد أغلقت. وأكد الوفد أن ذلك هو تفسيره للفقرة 32، ولهذا السبب أيد التوصيات التي قدمها وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

62. وأشار وفد سنغافورة إلى أنه لم يكن حاضرا في المفاوضات التي صاغت اللغة الحالية في الفقرة 32. وأوضح الوفد اعتقاده الراسخ بأن اللغة صيغت عمدا بتلك العبارات الفضفاضة جدا على وجه التحديد لإعطاء الكثير من الحرية لحكمة وحكم الرئيسين، اللذين انتخبهما الأعضاء ممثلين عنهم كلٌ بصفته. وكانت الملاحظة الثانية للوفد هي السؤال عن الكيفية التي أدارا بها نفسيهما في تنفيذ التفويض الممنوح لهما في الفقرة 32، وكيف قاما بعملهما على النحو الذي رأياه ملائمًا. وكان الرئيسان قد قررا حسب رؤيتهما التشاور على نطاق واسع، وتقديم الحقائق قدر الإمكان بطريقة مناسبة للأعضاء، والاستفادة من مجموع الفرص التي خلقها الرئيسان للأعضاء من أجل التشاور. ولم تذكر الفقرة أن الرئيسين عليهما فعل ذلك، ولكنهما فعلاه من منطلق رؤيتهما وفهمهما للنص وروح القواعد، التي وضعها كل الأعضاء. وأشار إلى أنه في أعقاب مشاورات مكثفة وشفافة، استمعت الوفود إلى بعضها البعض وعرفت وجهات النظر المطروحة. وأكد الوفد أن الرئيسين قد قررا من منطلق حكمهما في الاستعراض الذي قاما به. وشكر الوفد المستشار القانوني على وجهات نظره بشأن المسائل التي أثيرت، وعاد الوفد إلى نقطته الأولى التي أثارها في مداخلته الحالية، بأن القواعد غامضة عن عمد، على وجه التحديد لاستثمار هذا النوع من السلطة في مثل هذه الحالات. وإذا رأى الأعضاء أن ذلك حرية تفوق ما يمكن أن يمنح إلى أي رؤساء، عندئذ يمكن في رأيه تغيير القواعد. ويمكن أن تكون هناك قواعد جديدة تلائم الظروف الجديدة. وشدد الوفد على أنه بموجب القواعد الحالية، تصرف الرئيسان في إطار حقهما تماما وأكد الوفد تأييده الكامل لما أوصى به الرئيسان.

63. وانضم وفد جمهورية تنزانيا المتحدة إلى الوفود الأخرى في تأييد وجهات نظر الرئيس بشأن مسألة الإغلاق. وأشار إلى التوضيح الذي قدمه المستشار القانوني. ورحب أيضا بالرأي القائل بأنه إذا تم ، في المستقبل، اعتبار أن القواعد والإجراءات غير مناسبة، فإنه يمكن للأعضاء المعنيين مراجعتها. ومع ذلك، شدد الوفد على أنه فيما يتعلق بالمسألة الحالية، فإنه لن يؤيد أي حكم أو استنتاج يستند إلى قواعد معدلة. ورأى الوفد أنه من المزعج وغير العادل التعامل مع هذه المسألة عن طريق تغيير القواعد والإجراءات الحالية، التي كانت بمثابة الأساس. ولذلك، أعرب عن اعتقاده بأن التقرير الذي سيتم تعميمه من قِبل كلا الرئيسين سوف يشمل كل اهتمامات الأعضاء المستمدة من المشاورات التي أجراها الرئيسان. وعلى هذا النحو، سوف يخدم التقرير الغرض، وكما تم الإشارة إليه، يكون قد تم اتباع الإجراء.

64. وأعرب وفد المكسيك، مثلما أعربت وفود أخرى، عن تقديره وشكره إلى رئيسي الهيئتين على الطريقة التي اتبعاها في الدعوة إلى المشاورات التي شارك خلالها كثير من الدول الأعضاء الحاضرين. وأشار الوفد إلى أن أحد العناصر المهمة في هذه

المشاورات كان الحاجة إلى الشفافية وأنها قد ظهرت مرارا وتكرارا. ورأى الوفد أنه من الصعب فهم أنه بعد اتخاذ القرار المناسب بطلب نسخة منقوصة بعناية من التقرير، مشيرا إلى أن هذه النسخة سوف تعمَم مثلما ذكر الرئيس هذا الأسبوع بين الدول الأعضاء، لمجرد أن عنصر وإجراء الشفافية هذا على وشك التحقق، فإنه يجري اتخاذ قرار إغلاق ملف القضية ومناقشة هذه المسألة. وإذا كان يجري تنفيذ إجراء الشفافية هذا، الذي أقر به الجميع كخطوة إيجابية، يرى الوفد عدم ضرورة إغلاق النقاش. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتاح الفرصة للدول الأعضاء للنظر في التقرير. وإذا لم يكن هذا هو الحال، رأى الوفد أن اتخاذ القرار المناسب لم يبدُ ذا دلالة كبيرة.

65. وأوضح الرئيس أنه لم يؤيد إطلاقا فكرة انتقاص التقرير لأنه لم يرَ لها منطقا. وقال إنه لا يعرف كيف أنه هو وبعض المسؤولين كان لديهم نسخة غير منقوصة، ولأسباب سرية، لم يكن لدى الدول الأعضاء نفس الشيء. وقال إنه لم يؤيد افتراض أنه، بمجرد كشف المعلومات للدول الأعضاء، سيكون هناك خطر من نشر المعلومات وخرق السرية. وقال إنه يثق تماما في الدول الأعضاء، وأشار إلى أنها كانت "الأولى" في التعامل مع المعلومات السرية. وأشار إلى أن الدول الأعضاء، قد قررت، كل حسب صلاحيته الحصول على تقرير منقوص لأن بعض الاعضاء كانوا حساسين جدا لتحمل هذه المسؤولية وتسرب معلومات إلى وسائل الإعلام وما إلى ذلك. وعلَّق الرئيس بأنه يرى أنه يتم مناقشة أي تقرير تدقيق علانية من قِبل اللجان، في البرلمان ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. ويتم الكشف عن أسماء الجميع في أي تقرير جيد أو إيجابي. وبناء على ذلك، قال الرئيس إنه ليس لديه، شخصيا، مشكلة مع توزيع تقرير غير منقوص. ومع ذلك، اختارت الدول الأعضاء تقريرا منقوصا في اجتماع تشاوري غير رسمي. وإذا تقرر الآن، في هذه الدورة للجنة التنسيق، كمنتدى رسمي، أنه سيتم إعداد نسخة غير منقوصة، فإن العملية يمكن تغييرها. وكانت هناك شكاوى من أن الأمر استغرق وقتا طويلا بسبب النواحي الفنية. وإذا تم تغيير المنهجية، فإن الأمر سيستغرق فترة أطول لتكييف كل نسخة، ووضع علامة مائية عليها وإعدادها وفحصها، وما إلى ذلك. وحث الرئيس الدول الأعضاء على اتخاذ قرارها وتنفيذه. واقترح الرئيس أن يكون البديل الجيد هو مواصلة ما كانت الدول الأعضاء قد قررت بالفعل وإكمال هذا القرار بإتاحة التقرير في مكتب شعبة الرقابة الداخلية بحيث يمكن لمن أراد أن يذهب ويوضح المعلومات المخفية، ويمكن أن يذهب ويحصل على المعلومات الأصلية. وشجع الرئيس الدول الأعضاء على النظر في عملية اتخاذ قرارات الشراء. وأشار إلى أنه قد يكون لديها رأي مختلف عند النظر في قواعد المشتريات والخوض في قرارات الشراء واحدا تلو الآخر. وأكد الرئيس أنه كان لديه نسخ من هذه المعلومات وأشار إلى أن الرئيسين كان لديهما هذه المعلومات قبل أن يكتبا استعراضهما. وأشار إلى أن الرئيسين قد قيّما بعناية كل القرارات وعرفا من الذي وقَّع وعلى ماذا وقَّع، ومن فعل ماذا ومتى. وشجع الرئيس الدول الأعضاء على الذهاب والقاء نظرة صريحة على هذه الوثائق. وإذا كان ذلك هو المقصود بإبقاء القضية مفتوحة، فليس لدى الرئيس أي مشكلة على الإطلاق مع إبقاء القضية مثارة والمناقشة مفتوحة. وإذا أدركت الدول الأعضاء، بعد هذه العملية، أن الاستعراض الذي أجراه الرئيسان كان معيبا تماما، يمكن حينها إثارة هذه القضية. وقال الرئيس يمكن للدول الأعضاء إيجاد طريقة قانونية لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك معاقبة الرئيسين. وقال إنه في هذه الحالة، سيوافق الجميع على مضمون ما تم طلبه ولأن الدول الأعضاء كان ما يزال لديها بعض المخاوف. وأشار الرئيس إلى أنه كان لديهم بالضبط المخاوف التي كانت لديه قبل أن يقرأ هذه الوثائق، وفي هذه الحالة، فإنه سيكون مقبولا من الجانب القانوني. وأكد الرئيس أنه، إذا كان هذا هو ما يعنيه "الإبقاء مفتوحا"، فإنه ليس لديه أي مشكلة في ذلك. وإذا كان "الإبقاء مفتوحا" يعني أن القرار الذي تم إغلاقه يمكن الطعن عليه عند الرغبة، فإن ذلك لا يمكن أن يَصلُح، وسوف يتم من خلال هذا المنتدى اعتماد أي قرار غير قانوني. وبناء على ذلك، قال الرئيس إنه يمكن إيجاد وسيلة لتجنب أن يكون غير قانوني مع الإبقاء على المسألة مطروحة. وعندما يحين الوقت، في المنتدى القادم، إذا كان لدى الدول الأعضاء نقاط قوية، فإنه يمكنها إعادة فتح هذه المسألة، ويمكنها تبني قاعدة سيادية جديدة من خلال الجمعية العامة، حتى خارج قواعد لجنة الرقابة الداخلية. وأكد الرئيس أنه ليس لديه أي مشكلة في ذلك. وفي الختام، اقترح الرئيس اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيستمر توزيع النسخة المنقوصة أو إيقاف هذا والبدء في إعداد نسخة غير منقوصة. وأكد أن إرادة الدول الأعضاء سوف يتم تنفيذها من دون مشكلة.

66. ووجّه وفد ألمانيا الشكر للرئيس على تصريحاته الإضافية، وأشار إلى تعليق الرئيس بأن عملية الانتقاص كانت على وشك الانتهاء وأنه سيتم توزيع التقرير المنقوص وتعميمه هذا الأسبوع، وسأل الوفد عن نوع الانتقاص الذي كان يتحدث عنه الرئيس. وإذا كان هو الانتقاص الذي أشار إليه الرئيس في استعراضه في 5 أغسطس 2016، فكما أوضح الوفد في بيانه السابق، لن يكون مثل هذا الانتقاص مقبولا لدى الوفد إذ لم يتمكن أحد من استنتاج أي شيء من هذا التقرير. وذكر الوفد أنه سيكون سعيدا بأي نسخة منقوصة، ولكن فقط مع كون الأسماء مخفية لحماية الشهود. وأشار الوفد باهتمام إلى أن المدير العام نفسه لم يكن لديه أي مشكلة مع الإفراج عن نسخة غير منقوصة. وسأل الوفد لماذا يجب أن يكون لدى الدول الأعضاء مشكلة مع هذا إذا لم يكن بالموضوع مشكلة. وحرصا على الوضوح، حث الوفد على الإفراج عن نسخة غير منقوصة أو إذا في حال كونها منقوصة، أن تكون أسماء الشهود المذكورين في التقرير مخفية.

67. واختتم الرئيس بالقول بأن هناك ثلاثة خيارات هي نسخة غير منقوصة؛ ونسخة منقوصة من أجل أسماء الشهود؛ ونسخة منقوصة تشمل المزيد من المعلومات على النحو المقترح في البداية. وكانت هذه هي الاحتمالات الثلاثة وطلب الرئيس من أولئك الذين يرغبون في التدخل في هذا الوقت تقديم مقترحات فقط عن السيناريوهات المتوقعة. وأكد للوفود على حياده التام وعدم تحيزه، مثلما هو الحال بالنسبة للمدير العام كذلك. وذكر الرئيس أن المدير العام لم يطلب سوى عدم وضع هذه المعلومات على شبكة الإنترنت. وذكر الرئيس أنه إذا كان مزمعا إرسال هذه المعلومات إلى الدول الأعضاء بطريقة مسؤولة وسرية، فإن الدول الأعضاء ستحصل على المعلومات بطريقة سرية وستتعامل مع المعلومات بكيفية تعاملهم مع المعلومات السرية. وكرر الرئيس أنه لا مشكلة للموضوع مع هذا. وقال الرئيس أيضا إن شهود العيان كانوا موظفين. وأضاف أنه إذا كان هناك أي خشية من الانتقام، فإن الضرر قد وقع لأن الشخص الذي كان يمكن أن ينتقم هو المدير العام، وكان لديه التقرير منذ المسودة الأولى، وذلك لأن مسودة الأولى للتقرير قد أرسلت له كموضوع. وأكد الرئيس أنه يحترم تماما أولئك الذين كان لديهم حساسية تجاه مشاكل السرية، على الرغم من أنه لم يشارك في هذا على وجه التحديد إذا كانت هذه القضايا يمكنها منع التقدم في هذا الشأن.

68. وذكر وفد نيجيريا أنه يفضل نسخة منقوصة مع استبعاد الأسماء منها.

69. وأعرب وفد أستراليا عن اهتمامه بوجود توضيح لأن مضمون القرار قد تغير بسرعة كبيرة في آخر 10 دقائق. ولكي يتسنى له اللحاق بالركب، قال الوفد إنه سيكون ممتنا لو أن المستشار القانوني أمكنه التدخل والتوضيح. وأشار الوفد إلى أن وفد سنغافورة قد أثار نقطة تتعلق بحماية الأفراد المشاركين والمنظمة نفسها، وأن هذا هو السبب في تحديد معايير الانتقاص في قرار الرئيس. وأدرك الوفد أيضا أن تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية نفسه له مبادئه حول الانتقاص وإصدار التقارير. وسأل الوفد إلى أي مدى احتاجت الويبو كمنظمة إلى النظر في تلك التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالتقارير الخاصة به. وأشار إلى أنه سوف يكون مهتما بوجود توضيح وبمعرفة ما يتعلق بأي من المخاطر التي قد تضع الدول الأعضاء نفسها فيها. وأعرب الوفد عن قلقه بشأن السرعة التي هرعت بها اللجنة إلى اتخاذ هذا القرار، وطلب اتخاذ خطوة حيال الآثار القانونية وكذلك النظر فيها.

70. وذكر المستشار القانوني أنه عادة ما تتم عمليات الانتقاص من أجل حماية المعلومات السرية والحساسة المتعلقة بأطراف ثالثة، وهم أولئك الذين لا يخضعون للتحقيق الفعلي. وأضاف المستشار القانوني أنه في إطار منظومة الأمم المتحدة، هناك توجيهات معينة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في هذا الصدد.

71. وأعرب وفد نيجيريا عن أمله في أن يكون هناك، وبعد التوضيح من جانب المستشار القانوني، نسخة منقوصة خالية من الأسماء. ورأى الوفد بأن الويبو منظمة تقودها الدول الأعضاء وأشار إلى أنه تم انتخاب الرئيسين من قبل الدول الأعضاء. ولذلك من الضروري أن يكون للدول الأعضاء القدرة الكافية للحصول على التقارير، على نحو ما ذكر الوفد في وقت سابق، بحيث يمكن للدول الأعضاء التوصل إلى نتائجهم قبل إغلاق هذا الموضوع. وأخيرا، أشار الوفد إلى أن النتائج التي توصل إليها

الرئيسان لم تكن، في رأيه، تتماشي تماما مع النتائج والاستنتاجات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وكان هذا هو ما سبب قلقا للعديد من الدول الأعضاء ولا سيما تلك التي تتشاطر الرأي. وأشار الوفد إلى أنه كأحد أولئك الذين قرأوا التقرير المنقوص ، فإنه يعرف ما قالته الاستنتاجات. ورأى الوفد أن الحكم الذي توصل إليه الرئيسان كان يتعارض في أغراضه مع التوصيات الواردة في التقرير النهائي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. بحيث يمكن للدول الأعضاء معرفة وفهم الأسباب التي جعلت الوفد يطالب بتداول نسخة منقوصة.

72. وذكر الرئيس أن الوفود كانت تحرز بعض التقدم. وأضاف أنه لسوء الحظ، فإن هذا يعني حدوث تأخير. وأشار إلى أن منهجية الانتقاص يمكن تغييرها وسيتم فقط حذف أسماء الشهود أو طمسها، وأن هذه النسخة هي التي ستتاح للدول الأعضاء. وذكر أيضا أن الدول الأعضاء سوف تحصل على التقرير غير المنقوص في المكتب وعلى أي وثيقة ترغب الدول الأعضاء في الرجوع إليها. وعلى هذا الأساس، ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ أي قرار يحترم قواعد الويبو. ولن يكون هناك أي قيود. وأضاف أنه ينبغي على الدول الأعضاء اتخاذ القرارات أو التوصيات في إطار احترام القواعد الويبو، وفي المنتدى المناسب، وفي ظل القواعد الصحيحة. وأيا كان القرار فإنه لا يمكن مناقشته الآن. واقترح الرئيس أن تتحرك الدول الأعضاء خطوة بخطوة وتستعين بالتقرير والمستندات المؤيدة. واقترح الرئيس أيضا إعادة النظر في القواعد، ولا سيما ميثاق الرقابة الداخلية وقواعد المشتريات وقواعد حماية المبلغين عن المخالفات. وهذا هو ما تم اقتراحه. وقال الرئيس إنه إذا كان لدى الوفود أية أفكار أخرى، ينبغي أن لا تتردد في اقتراحها. وقال الرئيس، في هذا المعنى، تظل القضية مثارة دون أن حدوث أي نزاع من حيث سيادة القانون.

73. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للرئيس على تعليقاته، واقترح تعليق الجلسة حتى يتسنى للدول الأعضاء التشاور.

74. وعلَّق الرئيس البند 4 من جدول الأعمال.

75. وأعاد الرئيس افتتاح البند 4 من جدول الأعمال، وأشار إلى أنه سيعطي الكلمة لمؤيدي الصيغة اللغوية الجديدة لفقرة القرار. ومع ذلك، أعرب الرئيس قبل ذلك عن رغبته في توضيح بعض الأمور. وقال إن التقرير الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية أوصى بالنظر في اتخاذ إجراء ضد المدير العام. وكان هذا إجراء إداريا في إدارة الموارد البشرية. وبعد استعراض التقرير، وبعد النظر في جميع الوقائع والعناصر، لم يجد الرئيسان حقائق تستند إليها تلك التوصية. وأضاف أن الرئيسين قررا بصفتهما تمشيا مع المادة 32 استبعاد الإجراء الإداري والتحقيق ذي الصلة. وفتح الرئيسان فصلا جديدا بناء على خبرتهم عندما كانا يديران هذه القضية. وفتح الرئيسان فصلا جديدا لمراجعة الحوكمة. وأوضح الرئيس أن ما تم التطرق إليه، وخاصة لجنة الرقابة الداخلية، كان موضوعا مثيرا للقلق خلال العملية. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك تساؤلات خصوصا كيف كان رئيس الجمعية العامة يشارك في التحقيق، وكيف كان يتم تكليفه ووفقا لأي قاعدة. وفيما يتعلق بما إذا كانت الجمعية العامة أو لجنة التنسيق قد أُبلغت قبل بدء التحقيق، ذكر الرئيس أنه بكل صدق، لا يعتقد ذلك. ثم طرح الرئيس سؤالا يقول، الآن وبعد الانتهاء من التقرير، ما هي سياسة الكشف عن المعلومات. وذكر أنه لم تكن هناك واحدة في القواعد. وخلافا لتقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية في منظومة الأمم المتحدة، والتي كان لديها سياسة كشف محددة، لم يكن للجنة الرقابة الداخلية سياسة كشف بشأن التقارير التي تتضمن المدير العام، وما إلى ذلك. ومن ثم، تم اكتشاف ثغرات في القواعد والشروع في مشاورات لتحسين القواعد. وفيما يتعلق بالمشتريات، على غرار لجنة الرقابة الداخلية بشكل عام، تم اكتشاف عدد من الثغرات في طريقة تصميمها وتطلب الأمر إجراء بعض التعديل على تطور معين. وكذلك أثار الرئيس مسألة الدور الرسمي للمدير العام بشأن المشتريات. وأضاف أنه لا يوجد قاعدة تحدد مهام المدير العام على الرغم من أن جميع المسؤولين لديهم مهام محددة جدا فيما يتعلق بالشراء. ونتيجة لذلك، قدم الرئيسان مزيدا من التوصيات والقرارات إضافة إلى النظر الموضوعي في التقرير. ورحب الرئيس بمساهمات جميع الدول الأعضاء وأفكارهم فيما يتعلق باستعراض التعديل وتحديث ميثاق الرقابة الداخلية وقواعد حماية المبلغين عن المخالفات وقواعد المشتريات، بما لا يقتصر على أي قاعدة

من قواعد الويبو، وبذلك كانت الحوكمة منحازة حقا إلى أفضل المعايير والممارسات العالمية. وأكد الرئيس أنه سيكون آخر من يعارض مثل هذه الخطوة. وقال إنه إذا كان ظلت القضية مثارة، فإنه سيكون أول مؤيد لإبقاء القضية مثارة. وقال أيضا إن تلك الثغرات في القواعد على وجه التحديد كانت هي السبب في عدم تمكن الرئيسين من إيجاد وسيلة لإتاحة التقرير في الوقت المناسب، سواء في نسخة كاملة أو نسخة منقوصة. وكانت هناك عدة أسئلة مرتبطة بإتاحة نسخة من التقرير، مثل كيف يمكن للرئيسين إتاحة هذا التقرير إلى الدول الأعضاء، أو كيف يمكنهما التشاور مع الدول الأعضاء إذا لم يكن التقرير لديهم، أو كيف يمكن للرئيسين أن يفرضا على الأعضاء قرارا إذا لم يستطيعوا حتى الاعتراض عليه على أساس تحليلاتهم الخاصة. وأشار الرئيس إلى أن التقرير لم تكن متوفرا حتى الآن إلا أن الرئيسين سيفعلان ما طلبته الدول الأعضاء، ومن المنطقي، أن الدول الأعضاء ستحصل على نسخة من التقرير، وربما تكون هناك رؤية جديدة، وصورة جديدة. وحث الرئيس بشدة الدول الأعضاء على تجاوز التقرير والنظر إلى الحقائق الكامنة، وأثناء عدم الحكم، فقد يفكروا في ما يفكر هو بشأن التقرير. وبناء على ذلك، قال الرئيس إنه لن يكون هناك تناقض بين دعوة الدول الأعضاء لقراءة التقرير بشكل أكثر استفاضة والقول إن القضية تم إغلاقها، إذا كان المقصود من "تبقى مفتوحة"، أن تقرأ الدول الأعضاء التقرير، ويستمر التفكير، وأن يحسنوا المنظمة. وأكد الرئيس أن الدول الأعضاء لها الحرية في فعل ذلك. وأضاف الرئيس أن هذا كان واقع الأمر حيث أن القضية ظلت مفتوحة لأنها مطروحة على جدول أعمال لجنة التنسيق المقبلة والجمعية العامة المقبلة. وبناء على ذلك، لم ير الرئيس أي نقطة تحتاج إلى المناقشة. وقال الرئيس إنه طالما أُحترمت قواعد الويبو، فإن ما كان ممنوعا قانونا لن يفتح، وكل ما تبقى يجب أن يظل مُثارا وينبغي على الدول الأعضاء أن تساهم جميعها في الحوكمة في المستقبل. ثم أعطى الرئيس الكلمة لمؤيدي طرح فكرة جديدة لتفسير تلك الفكرة.

76. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه كان لديه قرار يريد أن يعرضه غير ذي صلة بتحقيق مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وكان هذا قرارا يحدد عددا من بنود العمل المستقبلية والاستشرافية والتي اعتبرها الوفد بناءة التي يتعين الأخذ بها. ثم أعاد الوفد تلاوة قراره المقترح:

"إن لجنة التنسيق الثانية والسبعين (الدورة الاستثنائية 26)، إذ تحيط علما بالمناقشات التي دارت في إطار استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية":

"(1) التمست من الرئيس إتاحة الصيغة المنقوصة من التقرير المشار إليه أعلاه دون تأخير قبل 26 سبتمبر 2016 أي قبل انعقاد الجمعيات العامة، على أن يكون المنتقص من التقرير أسماء وهويات الأفراد والكيانات القانونية.

"(2) وشددت على أهمية أن تشارك الدول الأعضاء في مراجعة ميثاق الويبو بشأن الرقابة الداخلية قبل انعقاد الجمعيات المقبلة وحثت جميع الدول الأعضاء على النظر بدقة في التعديلات المقترحة على الجمعيات المقبلة.

"(3) أشارت إلى ضرورة مواصلة مناقشة هذه المسألة في الاجتماع المقبل لهذه الهيئة بعد إتاحة الفرصة للدول الأعضاء وعواصمهم لاستعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، المنقوص وفقا لقواعد مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

"(4) وأوصت الجمعية العامة للويبو بأن توجّه:

"1. اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بوضع عملية بمشاركة الويبو وغيرها من الخبراء، وكذلك الدول المعنية للنظر في ما إذا كانت مبادئ الشراء العامة للويبو والوثائق ذات الصلة تحتاج إلى إعادة النظر فيها لضمان الوضوح والشفافية في عملية الشراء التي تتم في الويبو.

"2. إلى استعراض سياسة الويبو بشأن حماية المبلغين عن المخالفات وتنفيذها، للتأكد من أن السياسة تأخذ في الحسبان العبر المستخلصة من التطورات الأخيرة في هذا المجال وأفضل الممارسات المعمول بها في منظمات أخرى.

"3. مدير شعبة الرقابة الداخلية أن يستمر في إتاحة التقرير الكامل دون انتقاص للدول الأعضاء بناء على الطلب، في ظروف غرفة للقراءة مضبوطة المنافذ."

77. وأشار الرئيس إلى أن اللجنة واجهت الوضع التالي: أوصى عدد من الوفود باعتماد قرارات الرئيسين بينما كانت هناك مجموعة أخرى من المؤيدين لهم وجهة نظر مختلفة وكانت تقديم توصية مختلفة. وطلب الرئيس من الأمانة شرح ما كان عليه الوضع قبل إعطاء الكلمة للدول الأعضاء للرد.

78. وأدركت الأمانة أن الرئيس يريد معرفة عدد الوفود التي أخذت الكلمة. وأشارت الأمانة إلى أنه من جانب المؤيدين، كان هناك تسع دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان والجزائر وبنما وألمانيا ونيجيريا والمكسيك وهولندا واستونيا. ومن جانب غير المؤيدين، أشارت الأمانة إلى أن 24 وفدا قد أخذوا الكلمة. وأضافت الأمانة أن أحد الوفود، وهو وفد طاجيكستان، الذي أخذ الكلمة نيابة عن مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية التي كانت يضم عشرة أعضاء. وبالنظر إلى أن طاجيكستان والاتحاد الروسي كان قد تحدثا بشكل منفصل أيضا، أدركت الأمانة أن 32 وفدا من غير المؤيدين قد أخذوا الكلمة.

79. وأكد الرئيس أن الوفود 32 قد أخذوا الكلمة ليوصوا باعتماد قرار وتوصيات الرئيسين. وكان لدى تسعة وفود اقتراح مختلف ودعاهم الرئيس لقراءة اقتراحهم.

80. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للوقت الذي تم منحه إياه للتشاور مع الزملاء ولعرض الصيغة اللغوية المقترحة للقرار. وأوضح الوفد أنه يحتاج لمزيد من الوقت، وطلب خمس دقائق أخرى.

81. وأوضح الرئيس أن هذا البند كان على جدول أعمال لجنة التنسيق المقبلة والجمعية العامة المقبلة، وفي هذا السياق، طلب من وفد الولايات المتحدة الأمريكية تجهيز اقتراحه للنظر فيه، وإلا فإن الرئيس لن يكون لديه أي خيار آخر سوى تأجيل هذا الموضوع تحديدا.

82. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن سعادته بأن يقرأ الآن الصيغة المنقوصة للقرار المقترح:

"إن لجنة التنسيق الثانية والسبعين (الدورة الاستثنائية 26)، إذ تحيط علما بالمناقشات التي دارت في إطار استعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية":

"(1) أحاطت علما بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن "إساءة استعمال السلطة ومخالفات المشتريات المتعلقة بأحد موظفي الويبو" وأحاطت علما باستنتاجات وتوصيات رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق بتاريخ 5 أغسطس 2016.

"(2) التمست من الرئيس إتاحة الصيغة المنقوصة من التقرير المشار إليه أعلاه دون تأخير قبل 26 سبتمبر 2016 أي قبل انعقاد الجمعيات العامة، على أن يكون المنتقص من التقرير أسماء وهويات الأفراد والكيانات القانونية.

"(3) وشددت على أهمية أن تشارك الدول الأعضاء في مراجعة ميثاق الويبو بشأن الرقابة الداخلية قبل انعقاد الجمعيات المقبلة وحثت جميع الدول الأعضاء على النظر بدقة في التعديلات المقترحة على الجمعيات المقبلة.

"(4) أشارت إلى أن ضرورة مواصلة المناقشات بشأن هذا المسألة تم أخذها في الاعتبار وادراجها في جدول أعمال لجنة التنسيق أكتوبر 2016 والجمعية العامة 2016 بحيث تتاح الفرصة للدول الأعضاء وعواصمها لاستعراض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

"(5) والتمست من مدير شعبة الرقابة الداخلية أن يستمر في إتاحة التقرير الكامل دون انتقاص للدول الأعضاء بناء على الطلب، في ظروف غرفة للقراءة مضبوطة المنافذ، حتى نهاية اجتماعات جمعيات 2016 للدول الأعضاء في الويبو، على الأقل.

"(6) وأوصت الجمعية العامة للويبو بأن توجّه:

"1. اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بوضع عملية بمشاركة الويبو وغيرها من الخبراء، وكذلك الدول المعنية للنظر في ما إذا كانت مبادئ الشراء العامة للويبو والوثائق ذات الصلة تحتاج إلى إعادة النظر فيها لضمان الوضوح والشفافية في عملية الشراء التي تتم في الويبو.

"2. إلى استعراض سياسة الويبو بشأن حماية المبلغين عن المخالفات وتنفيذها، للتأكد من أن السياسة تأخذ في الحسبان العبر المستخلصة من التطورات الأخيرة في هذا المجال وأفضل الممارسات المعمول بها في منظمات أخرى."

83. وشكر الرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه، وطلب من مؤيدي وجهات النظر الأخرى الإدلاء بتعليقاتهم. وسأل الرئيس عما إذا يمكن الإجماع على هذه الصيغة اللغوية، وما إذا كانت هناك أي دعوات من أجل أن يتم تعديلها وتحسينها وإكمالها، وعما إذا كان من الممكن أن يستمر الاجتماع. وذكر الرئيس أنه إذا لم يمكن الوصول إلى توافق في الآراء بشأن هذه اللغة، على النحو الذي تمت قراءته، فإن هذه القضية لا يمكن أن تبقى إلى الأبد حيث كانت هناك العديد من الخطوات المتبقية والتي سوف يتواصل التفكير بشأنها. وذكر الرئيس أنه في هذه الأثناء، سوف يتم رفع الدورة لتوضيح القواعد الأساسية. وكرر الرئيس إما التوافق أو الرفع.

84. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أنها يمكنه تأييد هذا الاقتراح، وحث الآخرين على أن يحذوا حذوه. ورأى الوفد أن الاقتراح يعكس الحاجة لعملية صنع قرار يقودها الأعضاء وإلى رقابة يقودها الأعضاء، وكانت من ضمن بعض القضايا المطروحة، وقدم إطارا لثلاثة إجراءات أشار إليها عدد كبير من الوفود بأنها مهمة في صباح ذلك اليوم.

85. وأعرب وفد سويسرا عن شكره للدول الأعضاء التي قدمت هذا الاقتراح. وأشار إلى أن هذه التطورات قد حدثت بسرعة جدا وأن وفد الولايات المتحدة الأمريكية عرض اقتراحات شفاهية. وأضاف أنه سيكون بحاجة إلى توضيح عدد من النقاط وأن الوفد قد يجري بعض التعديلات. وأشار بالتحديد إلى الصيغة اللغوية في الاقتراح المتعلق بالحاجة إلى مواصلة المناقشات بشأن هذا الأمر، وأشار الوفد إلى أن العديد من الدول الأعضاء قد ذكر هذه الحاجة، ولكن ليس كل الدول. ولذلك، التمس الوفد أن يتم ذكر حقيقة أن العديد من الوفود لا ترغب في استمرار المناقشات. ورغب الوفد في إعادة كتابة بهذا الشكل. وبعد ذلك، كان لدى الوفد نقطتان عن سياسة الشراء والمبادئ التي ينبغي ذكرها في النص. وبناء على ذلك، أعرب الوفد عن اهتمامه بمناقشة هذا الأمر مع الدول المعنية ومؤيدي النص، بغية إمكانية تقديم اقتراح.

86. وسأل الرئيس وفد سويسرا عما إذا كان يطلب الاقتراح في شكل خطي.

87. وأكد وفد سويسرا أن هذا كان هو واقع الحال. وفيما يتعلق بالفقرة الواردة في الاقتراح والمتعلقة بسياسة حماية المبلغين عن المخالفات، سأل الوفد الأمانة عما إذا كان، وفقا لمعلومات الوفد، التي تم اعتمادها في عام 2012، هناك إجراء يجري إعداده بشأن مراجعة سياسة الأخلاق كلها في الويبو. والتمس الوفد تأكيدا لذلك. وإذا كان هذا هو الحال، اقترح الوفد أنه ربما كان يمكنه تقديم صيغة مقترحة بحيث يمكن أخذها بعين الاعتبار في فقرة القرار.

88. وأشار الرئيس إلى أن جميع التعليقات والملاحظات يمكن تقديمها عندما تكون الوثيقة متاحة. وأعطى الرئيس الكلمة للوفود الأخرى التي ترغب في التعليق على الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

89. ورأى وفد الهند أن النقاش يجب أن يعود إلى قضية مهمة. ودون الخوض في الحسابات الرياضية، أشار الوفد إلى أن الأمانة ذكرت أن نحو 32 دولة من الدول الأعضاء طلبت، في بياناتها، وفي صيغ مختلفة، التوصية الأولى لرئيسي لجنة التنسيق والجمعية العامة، وهي أن يتم - دون أي إجراء آخر - إغلاق كل التحقيقات بشأن مزاعم سوء التصرف من قبل المدير العام في كلتا حالتي الحمض النووي والمشتريات. وهذا لم ينعكس في القرار. وأكد الوفد أن الأمر لم يكن يتعلق بالحسابات الرياضية وحتى لو كان هناك دولة عضو واحدة قدمت بيانات مؤيدة للرئيسين، ينبغي أن تنعكس مخاوف ذلك العضو في القرار. وشكر الوفد وفد الولايات المتحدة الأمريكية على طرح هذا الاقتراح ولكن سأل الرئيس عما إذا كان يقترح هذا النص باعتباره من إعداده هو.

90. وسأل الرئيس وفد الهند عما كان يقترحه.

91. وأوضح وفد الهند أنه كان يريد أن يعكس النص مخاوف العديد من الأعضاء، بمن فيهم الهند، وأن هناك نهاية لهذا الإجراء. وصرح الوفد بأنه يجب إغلاق تلك القضية بصورة منطقية وهي أول توصية يقوم بطرحها الرئيس. وصرح الوفد بأنه يثق في حكمة رئيس الجمعية العامة، وأكد على أنه يجب غلق هذا الموضوع. وأوضح الوفد أن التباطؤ أكثر من ذلك في هذا الموضوع سوف يؤدي إلى إلحاق ضرر لا يبرأ بمصداقية الويبو، وهو أمر لا يقبله الوفد.

92. وطالب وفد سنغافورة بتوزيع الاقتراح بشكل مكتوب. وأضاف الوفد أنه من خلال ما استمتع إليه في النسخة المقروءة، بدا الاقتراح وكأنه نسخة محسنة من النسخة التي تم توزيعها. وبعد الإشارة إلى ذلك، لم يستطع الوفد أن يقول ما إذا كان هناك توافق في الرأي أم لا. وأكد الوفد على أنه سيكون ممتنا إذا ألقى نظرة على الوثيقة.

93. ورحب وفد جمهورية تنزانيا المتحدة بالاقتراح الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة عن مجموعة الدول الأعضاء. وبالرغم من ذلك، أحاط الوفد علما بأنه، من خلال الاقتراحات، كانت هناك فئتان من القضايا التي تحتاج إلى التعامل معها. الأولى، كانت تلك القضايا التي تحتاج إلى أن تستخدم كخطوة تالية بعد الانتهاء بصورة كاملة من هذا الأمر. أما الفئة الثانية، فكانت تمثل القضايا التي ستتلو ذلك من أجل إغلاق هذه المسألة بصورة تتميز بالإنصاف والشفافية. وكان يجب الفصل بين تلك العمليتين، وإلا فقد كان هناك خطر أن تطغى إحداهما على الأخرى. كما أشار الوفد إلى المبادئ التي وضعتها الدول الأعضاء لإدارة تلك المؤسسة، محذرا من القيام بسابقة تسيء لمستقبل منظومة الأمم المتحدة. وأحاط الوفد علما أيضا بأن الاقتراحات لم تعكس الإجراءات الحالية التي تحتاج إلى أن يتم اتباعها، مشيرا إلى التقرير النهائي لرئيسي لجنة التنسيق والجمعية العامة. وقال الوفد إنه يشعر بالقلق لأن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق عملية لا نهاية لها وأنه لم يكن يريد ذلك أن يحدث لأنه سيؤخر الإجراءات الطبيعية وسيؤخر التعامل مع الأمور الموضوعية. وبذلك، قال الوفد إنه يجب أن يكون هناك موعد نهائي لإغلاق هذا الأمر. وطالب الوفد بمراجعة المسألة في هذا الصدد.

94. وذكَّر وفد طاجيكستان الدول الأعضاء بأن موقفه ظل كما هو وطالب بأخذ البيان الذي ألقاه في السابق في الحسبان.

95. وعبر وفد الصين عن شكره لوفد الولايات المتحدة على اقتراحه. ورأى الوفد أنه بالنسبة لإجراءات المشتريات والقدرة التشغيلية الأولية، ستساعد المناقشات على تحسين الإدارة الداخلية للمنظمة. وبناء على ذلك، أكد الوفد على أن هذه المناقشات لا يجب أن يكون لها أثرا على قرار الرئيسين الذي تم اتخاذه وفقا للإجراءات الحالية للويبو. وفيما يتعلق بقواعد الويبو الحالية، كان يحق لرئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بالتقرير. وبذلك، اقترح الوفد إنهاء تلك العملية بأسرع ما يمكن.

96. وأكد وفد كولومبيا على قلقه إزاء القيام بإعادة صياغة أو تغيير القرارات التي اتخذها الرئيسان في الوقت المناسب. ورحب الوفد بالتوصيات التي قدمها وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووفود أخرى، والتي كانت تستشرف المستقبل وتسعى

لتحسين العمليات المتضمنة في نفس تقرير الرئيس. وبالرغم من ذلك، عبر الوفد عن اعتقاده بأنه من المهم للغاية أن يلتزم أي قرار بصورة ملموسة بقرار الرئيس وبالقرارات المتضمنة في التقرير الذي تم توزيعه في 5 أغسطس 2016. وبذلك، أشار الوفد إلى أن موقفه الذي تم التعبير عنه في السابق لم يتغير.

97. وأشار الرئيس إلى أنه طالما أن نص الاقتراح متوافر حاليا ستكون هناك استراحة قصيرة لاستعراضه ومعرفة كيفية التحرك قدما.

98. واستأنف الرئيس الاجتماع وقال إنه تفهم أن مجموعة مؤيدي الاقتراح قد قامت بأخذ المدخلات التي قدمها وفد سويسرا بعين الاعتبار. وأوضح الرئيس أنه كانت هناك مجموعتان، اقترحت إحداهما تبني توصيات وقرار الرئيسين، واقترحت الثانية استمرار المناقشات حول هذا الموضوع. وصرح الرئيس بأنه لا يوجد توافق في الرأي، وهو ما يعني أنه لا يمكن وضع فقرة قرار وهو الأمر الذي فسر وجود الاختلافات. وقال الرئيس أن الحل يكمن في أن تأخذ الفقرة الأولى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، واستنتاجات وتوصيات رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق ومداخلات كافة الوفود في الحسبان ثم التوقف عند هذا الحد. وسوف يؤدي ذلك إلى استبعاد الفقرة الرابعة كذلك سيتم تعديل كافة الفقرات الأخرى المقترحة وفقا لاقتراح وفد سويسرا.

99. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية، كما رأت الوفود، إلى أنه كان يعمل باجتهاد في محاولة لإجراء مناقشات مع الزملاء وتضمين عدد كبير من المخاوف في صياغة القرار المقترح. وطالب الوفد بقراءة نسخة مقترحة أخرى تضمنت ما كان الوفد يتمنى أن يكون رأيا يتمتع بالتوافق. وقال الوفد إنه يمكنه تقبل اقتراحات الرئيس فيما يتعلق بالفقرة الأولى. وفيما يتعلق بالفقرة الثانية، صرح الوفد بأنها ستظل كما هي، "التمست من الرئيس إتاحة الصيغة المنقوصة من التقرير المشار إليه أعلاه دون تأخير قبل 26 سبتمبر 2016 أي قبل انعقاد الجمعيات العامة، على أن يكون المنتقص من التقرير أسماء وهويات الأفراد والكيانات القانونية". وفيما يتعلق بالفقرة الثالثة، أشار الوفد إلى أنه سيكون هناك تعديل طفيف، "شددت على أهمية أن تشارك الدول الأعضاء في مراجعة ميثاق الويبو بشأن الرقابة الداخلية قبل انعقاد الجمعيات المقبلة وحثت جميع الدول الأعضاء على النظر بدقة في التعديلات المقترحة على الجمعيات المقبلة". وفيما يتعلق بالفقرة الرابعة، قرأ الوفد ما يلي "أحاط بأن هذا الأمر قد تضمنه جدول الأعمال الخاص بلجنة تنسيق أكتوبر 2016 والجمعية العامة 2016 بحيث تتوافر الفرصة للدول الأعضاء وعواصمها لمراجعة تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية". وفيما يتعلق بالفقرة الخامسة، أشار الوفد إلى أنها لم تتغير وكانت "التمست من مدير شعبة الرقابة الداخلية أن يستمر في إتاحة التقرير الكامل دون انتقاص للدول الأعضاء بناء على الطلب، في ظروف غرفة للقراءة مضبوطة المنافذ، حتى نهاية اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو لسنة 2016، على الأقل". وفيما يتعلق بالفقرة السادسة، أشار الوفد إلى أنه تمت مراجعة القسم الأول بحيث أصبح "أوصت الجمعية العامة للويبو بأن توجّه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى النظر في ضرورة مراجعة مبادئ الويبو العامة بشأن المشتريات والوثيقة المتعلقة بها، آخذة في الحسبان الاستعراض الجاري حاليا على يد المدير العام، كما أوصى به رئيسا الجمعية العامة ولجنة التنسيق، لضمان الوضوح والشفافية في الإجراءات المتعلقة بالمشتريات في الويبو، لتُرفع النتائج و/أو التوصيات إلى لجنة البرنامج والميزانية فتنظر فيها الدول الأعضاء". وأشار الوفد عندئذ إلى الفقرة الأخيرة الواردة تحت توصيات للجمعية العامة والتي ستكون كما يلي "التوجيه إلى استعراض سياسة الويبو بشأن حماية المبلغين عن المخالفات وتنفيذها، للتأكد من أن السياسة تأخذ في الحسبان العبر المستخلصة من التطورات الأخيرة في هذا المجال وأفضل الممارسات المعمول بها في منظمات أخرى."

100. وعبر الرئيس عن شكره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية وأشار إلى أنه فيما يتعلق بالفقرة الثانية، كانت هناك قضايا تحتاج إلى حل، ومن المؤمل أن يتم ذلك سريعا. وفيما يتعلق بالفقرة الثالثة، لم يلاحظ الرئيس أي شيء غير متسق. وقام بقراءة الفقرة كالتالي "أكد على أهمية إسهام الدول الأعضاء في مراجعة ميثاق المراقبة الداخلية للويبو وحث جميع الدول الأعضاء على دعم تبني التعديل المقترح"، وصرح بأن الاقتراح لا يمكنه أن يحث على شيء لم يوجد بعد، ويكفي التأكيد على

أهمية الإسهام في ميثاق المراقبة الداخلية للويبو. وفيما يتعلق بالفقرة الرابعة، اقترح الرئيس أن يتم تضمينها في الفقرة الأولى، وأوضح أنه إذا تم الاحتفاظ بالفقرة الرابعة، فإنه سوف يقترح إضافة فقرة أخرى تتعلق باقتراح تلك الدول الأعضاء، والذين يمثلون أغلبية المتواجدين في الغرفة، والتي توصي بتطبيق توصيات الرئيسين. ولتجنب وجود فقرة لا تلاقي توافق في الآراء وحدوث نقاش لا ينتهي، أشار الرئيس إلى أنه يقترح إسقاط كافة الآراء الخاصة المتعلقة بمراجعة ونظر التقرير. وأكد الرئيس على أنه سيتم أخذ التقرير، والمراجعة ومداخلات الدول الأعضاء في الحسبان. وبهذه الطريقة، سيتم احترام كافة وجهات النظر وسوف يتم إقرار كافة المدخلات دون التعليق عليها. واقترح الرئيس أن أفضل طريقة هي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الصياغة. وأوضح الرئيس أنه في حالة تبني الفقرة الرابعة، يجب تضمين فقرة أخرى تتعلق باقتراحات مؤيدين آخرين. وأوصى الرئيس بأن تحاول الوفود أن تعمل على تلاقي المداخلات. وكان سيتم تدوين التوصية في السجلات ولن تختفي ولن يتم حذفها، ولن يتم تجاهلها لأنها تمثل جزءا من مداخلات الوفود واقتراحاتهم. ولخص الرئيس الأمر قائلا إن هناك اقتراحين، أولهما يتعلق بحذف الفقرة الرابعة واستبدالها بعبارة" أخذ مداخلات الوفود في الحسبان" وثانيا، في الفقرة الثالثة، قال الرئيس أن مطالبة الأعضاء بتأييد شيء غير موجود هو أمر غير ملائم. وتساءل الرئيس عما إذا كان وفد الولايات المتحدة الأمريكية يقبل تلك الاقتراحات.

101. وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يمكنه أن يقبل بالاقتراح الأول.

102. واستأنف الرئيس الاجتماع، في أعقاب استراحة قصيرة، وشكر كافة الوفود على جهودهم المستمرة التي ترمي إلى تحقيق التوافق بشأن وثيقة تكون مقبولة للجميع، وصرح بأنه لن يخوض في الفقرات التوافقية التي وافق عليها الجميع. وذكر الرئيس بأن الفقرة الأولى قد أصبحت "أحاط علما بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية حول" يتلوه عنوان التقرير ثم يقول "أحاط باستنتاجات وتوصيات رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق وأحاط علما بكافة الوفود" وأشار الرئيس إلى أن ذلك قد تمخض عنه استبعاد الفقرة الرابعة، وهو أمر قال أن مؤيدي الاقتراح قد تقبلوه. وصرح الرئيس بأن الفقرة الثالثة قد أصبحت " أكد على أهمية إسهام الدول الأعضاء في مراجعة ميثاق المراقبة الداخلية للويبو وحث جميع الدول الأعضاء على دعم تبني التعديل المقترح في الجمعيات القادمة". وعبر الرئيس عن رأي مفاده أنه في حين أنه دعا الدول الأعضاء للمشاركة بقدر الإمكان، لم يكن من الممكن حث الدول الأعضاء على تأييد شيء لم يكن ملموسا بعد وأن ذلك كان أمرا مستحيلا بالنسبة لغالبية الدول الأعضاء. وعبر عن أمله في أن يقوم وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم اقتراحه النهائي بالنيابة عن المجموعة، وهو ما سيؤدي إلى تجنب الحاجة لتأجيل الأمر.

103. وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن قبوله لحذف الفقرة الرابعة كان بصفته الوطنية. وقال الوفد إنه يجب أن يتقدم باثنين من الاقتراحات النهائية وعبر عن أمله في أن يتم التوصل إلى توافق في الرأي. وقال الوفد إن الفقرة الأولى يمكن أن تبقى وفقا لاقتراح الرئيس. واقترح الوفد أن تكون الفقرة الثانية كالتالي "وتسلم بأن هذا الأمر مطروح على جدول أعمال لجنة التنسيق والجمعية العامة 2016، والتمست من الرئيس إتاحة الصيغة المنقوصة من التقرير المشار إليه أعلاه دون تأخير قبل 26 سبتمبر 2016 أي قبل انعقاد الجمعيات العامة، على أن يكون المنتقص من التقرير أسماء وهويات الأفراد والكيانات القانونية".

104. واقترح الرئيس بأن تقوم اللجنة بتناول كل فقرة على حدة وتطلب إذا كانت هناك اعتراضات أو اقتراحات تتعلق بالفقرتين الأولى والثانية.

105. وأشار وفد سنغافورة إلى أنه يشعر بالحيرة بشأن معنى الفقرة المنقوصة، وتساءل عما إذا كانت تعنى أن المسألة لازلت مفتوحة أم أنها أغلقت، وهو أمر ظن الوفد أنه يمثل سؤالا أساسيا يجب طرحه. وأشار الوفد إلى رأيه المتعلق بأن الصياغة المتضمنة في مداخلة وفد الولايات المتحدة الأمريكية توحي بأن المسألة لازالت حية ومطروحة.

106. وعبر وفد الهند عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد سنغافورة، مصرحا بأن غالبية الأعضاء في لجنة التنسيق، وفقا لفهمه، يرون أن قرارات الرئيسين يجب تأييدها، وهو ما يجب أن ينعكس بوضوح في فقرات القرار. وأراد الوفد أن يؤكد على هذه النقطة الهامة. وسأل الوفد المستشار القانوني عن الخطوة التالية للسير للأمام وكيف يمكن حل تلك الأزمة، في حالة عدم التوصل إلى توافق في الرأي في لجنة التنسيق.

107. وأشار المستشار القانوني إلى قواعد وإجراءات الويبو مصرحا بأنه في حالة طرح اقتراح من أجل تبنيه ولم يتم التوصل إلى توافق في الرأي، فإنه يمكن إجراء تصويت على الاقتراح وفقا للقواعد.

108. وأشار الرئيس إلى أنه يبدو أن هناك توافقا في الرأي حول الفقرة الأولى، لأن الوفود لم تقم بمداخلة للتعبير عن رأي مخالف. وفيما يتعلق بالفقرة الثانية، بدا أن الصياغة مناسبة لوفدي الهند وسنغافورة. وسأل الرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية عما إذا كان يستطيع العودة إلى موقفه المبدئي الذي تضمن أفكاره، مشيرا إلى أن الهدف كان الإسراع في الانتهاء من التقرير الذي كان يتم إعداده. وعبر الرئيس عن اعتقاده بأن تلك التوصية زائدة عن الحاجة لأنها تم تنفيذها بالفعل، بالرغم من أنه قد أشار إلى أنها توصية جيدة. وطلب الرئيس من وفد الولايات المتحدة إذا كان يقبل حذف العبارة، لأنها قد تتسبب في حدوث أزمة.

109. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رأي مفاده أن العبارة التي تمت إضافتها كانت عبارة عن بيان حقائق ولم يفهم كيف يمكن حدوث ضرر من جراء التصريح بحقيقة مشيرا إلى أن ذلك كان على جدول أعمال الدورة التالية للجنة التنسيق والجمعية العامة.

110. وأراد وفد سنغافورة تناول تعليق الرئيس بأن هناك توافق في الرأي بشأن الفقرة الأولى المنقوصة، مشيرا إلى أن رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق لم يقدما استنتاجات، لكنهما قدما بقرارات وتوصيات. واقترح الوفد بأن يتم استبدال كلمة "الاستنتاجات" بكلمة "القرارات".

111. وسأل الرئيس وفد سنغافورة عن كيفية صياغة الجملة.

112. ووافق وفد سنغافورة على كل ما أوصى به الرئيس، سوى عبارة "أحاط علما باستنتاجات وتوصيات رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق". واقترح الوفد حذف كلمة "توصيات" واستبدالها بكلمة "قرارات"، والتي ظن أنها ستكون كلمة أكثر دقة.

113. وانتقل الرئيس إلى الفقرة الثانية وذكَّر بالتفسير الذي قدمه وفد سنغافورة بأن النص تضمن أن المسألة لازالت حية. وتمت مناقشة الموضوع في لجنة التنسيق لأن مؤيديه طالبوا بطرح الموضوع أمام لجنة التنسيق وستتم مناقشته بنفس الطريقة أثناء الجمعية العامة ولجنة التنسيق القادمتين. وصرح الرئيس بأن مجموعة أعضاء أخرى قد فضلت عدم وجود بند على جدول أعمال لجنة التنسيق، وأن ذلك كان سبب المعارضة، بالرغم من أنه لا يمكن معارضة ممارسة أي عضو لحقه في اقتراح مسألة للنظر فيها من قبل أي هيئة. ورأى أن بعض الأعضاء كانت لديهم حساسية مفرطة لأن الصياغة الجديدة يمكن أن تتسبب في خلافات بسبب وجود افتراضات ضمنية. وسأل الرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية عما إذا كان يقبل بحذف هذه الفقرة.

114. وأشار وفد الولايات المتحدة إلى أن وفد نيجيريا كان يرغب في التدخل

115. وعبر وفد نيجيريا عن دعمه لمداخلة وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووافق على أنها معلومات واقعية، وإذا لم تؤكد الأمانة خلاف ذلك، فإن بند جدول الأعمال كان على جدول أعمال دورة لجنة التنسيق والجمعية العامة التالية. ومن وجهة نظره، فإن إضافة الفقرة الثانية يعتبر بمثابة تصريح بحقائق ولم ير الوفد أن ذلك يحمل في طياته أن الموضوع كان لايزال حيا،

مشيرا إلى عبارة الرئيس، لكن الأمر كان عبارة عن مناقشة مستمرة، وإلا فإنه لم يكن هناك سبب لوضعه على جدول أعمال لجنة التنسيق والجمعية العامة. وطالب الوفد بتوضيح الفقرة الأولى، مشيرا إلى أنه سيكون من المفيد نظر الفقرة بصورة مكتوبة.

116. وقال الرئيس إن اقتراحه كان ببساطة يتمثل في حذف الفقرة الرابعة، لأن الاحتفاظ بالفقرة الرابعة سيعني أن نقاط القرار ستوضح التعارض في النقاش. ومن وجهة نظر الرئيس، فإن إضافة المواقف المتعارضة للبلدان 29 والبلدان 9 لن يساعد على تقدم الاجتماع. واقترح حذف الفقرة. وذكَّر بأن الفقرة الرابعة كانت تصرح بأن كافة مداخلات وتوصيات الوفود سيتم أخذها في الحسبان وهي كانت مسجلة على أي حال. وسأل الرئيس وفد نيجيريا عما إذا كان راضيا عن ذلك.

117. وقال وفد نيجيريا أنه لا يمانع حذف الفقرة الرابعة، لكنه أشار إلى أنه طالما أن هذا الأمر مطروح على جدول أعمال الدورتين القادمتين، كما أضيف إلى الفقرة الثانية، فإن ذلك لن يمثل مشكلة لأنه عبارة عن وقائع. وقال الوفد إنه لا يرى حاجة إلى عمل قائمة بعدد البلدان وأن تسعة بلدان قالت كذا واثنين وثلاثين بلدا قالوا كذا. وقال الوفد إنه إذا تم اتباع هذا الأسلوب، فستقول بعض اللجان أن بعض الوفود عبرت عن هذا وذاك، وبعضها الآخر عبر عن هذا وذاك. وليست هناك حاجة لعمل قائمة بعدد البلدان. وصرح الوفد بأنه يرغب في حذف الفقرة الرابعة، إذا أشار إلى أن هذا البند من جدول الأعمال مطروح للمزيد من النقاش.

118. وقال الرئيس أن المفاوضات لا يمكن أن تسير بهذه الطريقة وأن يتم تناول كل نقطة على حدة وعلى أنها مستقلة تماما. ولم يكن الأمر عبارة عن أخذ وعطاء. وأكد الرئيس على أن الوفود كانت في حاجة إلى التحرك معا بالنسبة لكل فقرة. وعليه فإذا شعرت الوفود بأنها توافق على الفقرة الأولى، سيتم الاتفاق على ذلك، وستستمر المناقشات بهذه الطريقة حتى يتم التوصل إلى توافق في الرأي. وعبر الرئيس عن رأي مفاده أنه إذا لم يمكن التوصل لتوافق في الرأي يمكن للدول أن تقوم بالتصويت أو يمكن تأجيل الاجتماع. ولكن منطق "أعطني الفقرة الأولى وسأعطيك الفقرة السابعة" فلن ينجح.

119. وأيد وفد باكستان وفد نيجيريا وصرح بأنه كان ينظر للأمور في مجملها، وأن الوفد قد وافق بالفعل على الفقرة الأولى. ورأى الوفد أنها مرنة وأنها تشير إلى موقف يعتمد على الحقائق ولم ير كيف يمكن أن تُفسر بأنها قد تؤدي إلى حدوث خلافات. ورأى الوفد أن الحقيقة هي أن بند جدول الأعمال مطروح في الدورات التالية للجنة التنسيق والجمعية العامة، إلا إذا تم التوضيح أنه ليس كذلك، وفي هذه الحالة سيقوم الوفد بإعادة التفكير. وقال الوفد إنه كان مرنا للغاية وقدم اقتراحات نصية. وإذا كانت هناك نصوص أخرى، كان يمكن للوفد العمل مع الوفود الأخرى لمعرفة ما يمكن الاتفاق بشأنه، بدلا من الإشارة مرارا وتكرارا إلى أن هناك هذا العدد من الدول التي تؤيد هذا، وهذا العدد من البلدان الذي يؤيد ذاك. وقال الوفد إنه لم يتم السعي لإجراء تصويت حتى الآن وأشار إلى أنه احتاج لاقتراحات نصية والتي يعتبر أنها ستكون بناءة بصورة أكبر.

120. وقال الرئيس إنه يؤيد التوصل إلى توافق في الرأي وكانت نصيحته هي التخلي عن أي شيء من شأنه أن يعيق التوصل إلى توافق في الرأي، وهو أمر في مصلحة الجميع. وأشار إلى نيته المتعلقة بمطالبة وفد سنغافورة ووفد الهند بمعرفة رأيهم في الفقرة الثانية، لمعرفة ما إذا كانا مستعدين للتحرك للأمام في هذا الأمر. ومن وجهة نظر الرئيس، فإن هذا الأمر قد يستغرق وقتا طويلا للغاية. وطالب الرئيس الوفود بالتفكير فيما إذا كانت المسألة أساسية بالنسبة لهم وأكد على أنه لا يهم من يقوم بالتنازلات. فلا يتم إحصاء عدد التنازلات ولا يوجد هناك حرب قائمة بينهم. وصرح الرئيس أنه يتم السعي للتوصل إلى توافق جيد في الآراء وأكد على أنه لا يتحيز لأي طرف لكنه يتحيز لتحقيق التوافق في الآراء. وصرح بأن دوره يتمثل في ضمان احترام القواعد لأنه من حق كل عضو التحدث. وتساءل الرئيس عما إذا كان الذين عارضوا الأمر يرغبون في الاحتفاظ بالصياغة.

121. وقال وفد سنغافورة بأنه من خلال روح السعي لبناء توافق في الآراء فإنه سيكون مستعدا للموافقة، على مضض، على صياغة الفقرة الثانية، بناء على الورقة الثانية التي تم توزيعها والتي جاء فيها " التمست من الرئيس إتاحة الصيغة المنقوصة

من التقرير المشار إليه أعلاه دون تأخير قبل 26 سبتمبر أي قبل انعقاد الجمعيات العامة الخ". وقال الوفد إن سبب قوله أنه وافق على مضض من خلال روح السعي لتحقيق التوافق في الرأي هو أن الأمر قد ذكر بالفعل في توصيات الرئيس ولذلك فهو ليس ضروريا. ولكن كان هناك بالفعل عنصر إضافي يتمثل في طلب الإسراع فيه وطلب موعد محدد. ورأى الوفد أن ذلك كان أمرا جديدا ومن المعقول بالنسبة للجنة التنسيق أن تقرر إضافته بالرغم من أن الوفد لم ير في الواقع أنه ضروري. وقال الوفد إن موقفه بالنسبة للجزء الثاني من العبارة "على أن يكون المنتقص من التقرير أسماء وهويات الأفراد والكيانات القانونية" كان واضحا. وقد أيد الوفد بصورة كاملة قرارات وتوصيات الرئيسين ويمكن أن يوافق على ذلك، من خلال روح تحقيق التوافق، لكن المراجعة المقروءة التي جرت كانت تمثل الكثير. وقال الوفد أن الحقائق هي حقائق. وتؤدي طريقة استخدام الحقائق وعرضها إلى تغيير المفاهيم والنتائج. وقال الوفد إن الحقيقة هي أن الأمر يمثل بند من جدول الأعمال طالب به بعض المؤيدين له لكن كان يجب فهم نية المؤيدين في هذا اليوم. وكان الوفد يأمل، إلى جانب العديد من الوفود الأخرى المتواجدة في الغرفة، في أن يتفقوا على احترام القواعد الحالية التي قام الرئيسان بموجبها باتخاذ القرارات وأعدا التقارير، وطرحا بعض التوصيات، وهذا ما كان يأمل في سماعه في هذا اليوم. وقال الوفد إنه إذا كان عرض بعض الحقائق يؤدي إلى تحريف شيء، لإعطاء انطباع بوجود بعض التحيز، فإن ذلك لا يحدث من خلال روح بناء توافق في الآراء، ولا يمكن قبول الفقرة الثانية المنقوصة التي تم عرضها بصورة مقروءة. ويمكن للوفد، على مضض، أن ينضم للتوافق في الآراء بالنسبة للورقة الثانية، وصياغة الفقرة الثانية. وعبر الوفد عن أمله في أن يكون ذلك واضحا.

122. وأقر الرئيس أن ذلك كان واضحا.

123. وذكر وفد الهند أن هناك قولا مأثورا لأحدهم يقول بأن الحقائق عنيدة، والحقيقة في اجتماع هذا اليوم أن غالبية الأعضاء الحضور في لجنة التنسيق قد قاموا بتأييد القرارات بصورة كاملة. وكان هناك أربعة قرارات في الورقة وكانت مكتوبة بلغة واضحة للغاية. وقال الوفد إنه لم يدر ما سبب الحاجة لصياغة إضافية هناك، وصرح بأن الرئيس قد قام باتخاذ قرارات وطرح توصيات إلى جانب رئيس الجمعية العامة، لغلق كافة التحقيقات، دون اتخاذ أي أجراء آخر، بشأن بسوء سلوك المدير العام في قضية الحمض النووي والمشتريات وهلم جرا. وأراد الوفد تبني هذا القرار بالإجماع.

124. وصرح الوفد بأن هناك قرار مقترح لتبني القرار من قبل الرئيسين. وقال الرئيس إنه تم اقتراح استبدال هذه الفكرة لأن القرار، وفقا للقواعد، نهائي، لذا فعلى لجنة التنسيق الإحاطة علما به فقط. وتساءل عما إذا كان ذلك مقبولا بالنسبة للوفود.

125. وتساءل وفد ألمانيا، متحدثا بصفته الوطنية، عما إذا كان هناك تعارض كبير في الغرفة. وأشار الوفد إلى أن هناك سؤالا واحدا يتعلق بقرارات الرئيس وزميله، رئيس الجمعية العامة، وهناك سؤال آخر يتعلق بما إذا كانت الدول الأعضاء في لجنة التنسيق لديها إمكانية مناقشة أي قضية. ورأى الوفد أن هذين البندين منفصلين وأن الرئيس وزميله قد طالبا بتوفير صيغة منقوصة للدول الأعضاء، لتوفير المعلومات للدول الأعضاء. وتساءل الوفد عما إذا كان الرئيس قد أشرف على نقاش حول الصيغة المنقوصة للتقرير، والتي اقترح الوفد أنه يمثل محل التفكير فيما يتعلق بتلك النقطة. وقد كان هذا البند بندا مختلفا من الناحية النظرية عن قرار رئيس لجنة التنسيق ورئيس الجمعية العامة فيما يتعلق بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وكيفية التعامل معه.

126. وسأل الرئيس وفد ألمانيا عما إذا كان يمكنه توضيح اقتراحه.

127. وقال وفد ألمانيا إن القدرة على مناقشة أمر أو التعبير عن آرائه في لجنة يرتبط بقرار الرئيس.

128. وقال الرئيس إنه يوافق بصورة كاملة على ذلك ولم يعترض أحد على وضعه على جدول الأعمال. وقال إنه طالما أن الأمر مفتوح، فمن حق الأعضاء أن يعلقوا حتى بالنسبة للعمل المغلق. ويمكن أن يقوم الأعضاء بوضع عنوان على أمر مثل

"مراجعة معيبة من قبل الرئيسين" وأي شيء مطلوب. ولم يكن ذلك هو السؤال. لقد كان السؤال المطروح يتعلق بما إذا كانت هناك إشارة خفية، كما أشار وفد سنغافورة ووفد الهند، وإذا كانت اللغة قد تضمنت تحديا قانونيا رسميا لقرار الرئيس. وقال الرئيس إنه من المفيد لنتائج الاجتماع، أن يتم النظر في حذف أي شيء لا يمثل إضافة للمضمون، ويخلق نزاعا أو خلافات، وكان غير ضروريا ويرى البعض أنه سلبي. وبخلاف ذلك، فإن الاجتماع سوف يستمر لفترة طويلة وسيكون الاقتراح القادم بالنسبة للرئيس هو أن يختار الأعضاء بين الحصول على استراحة للغذاء أو تأجيل هذه المسألة. وكرر أن ذلك سوف يكون بمثابة تأجيل للمسألة وليس تأجيلا لدورة لجنة التنسيق. لقد كانت القواعد واضحة للغاية: إذا لم تستطع التوصل إلى توافق في الآراء تحت ظروف معقولة وفي وقت معقول، يجب أن يوافق الأعضاء على تأجيل المسألة.

129. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للرئيس والوفود المتواجدة في الغرفة على جهودهم الرامية إلى إنهاء المسألة وطالب بالتشاور لمدة خمس دقائق.

130. وأعاد الرئيس افتتاح البند الرابع من جدول الأعمال، مشيرا إلى أن هناك مسألة لازالت معلقة. وطلب الرئيس من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بإبلاغ الأعضاء بنتيجة مشاوراتهم.

131. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للرئيس على الوقت الإضافي الذي سمح به لكنه طالب بمزيد من الوقت لإجراء مشاورات.

132. وصرح الرئيس بأنه وفقا لقواعد الويبو، ونظرا لعدم التمكن من التوصل إلى توافق في الرأي حول البند الرابع من جدول الأعمال، وانتظار الحصول على مدخلات إضافية من المؤيدين، فإنه سوف يقوم بتعليق بند جدول الأعمال وينتقل إلى البند الخامس على جدول الأعمال. وذكر الرئيس بالقرارات التي اتخذتها لجنة التنسيق في هذا اليوم تحت البند الثاني والبند الثالث من جدول الأعمال. وقامت لجنة تنسيق الويبو بتبني جدول الأعمال المتضمن في الوثيقة WO/CC/72/1 Prov.2. وفيما يتعلق بالبند الثالث من جدول الأعمال، أقرت لجنة تنسيق الويبو تعيين نائب المدير العام، السيدة/سيلفي فوربين، للفترة المشار إليها في الفقرة الثانية عشر من الوثيقة WO/CC/72/2. وصرح الرئيس بأنه في هذه المرحلة تم تأجيل الاجتماع في انتظار تقديم المؤيدين معلومات حول البند الرابع من جدول الأعمال.

133. وطرح وفد الولايات المتحدة نقطة نظام.

134. وقرر الرئيس أن يتم تأجيل الاجتماع إلا إذا قام المؤيدون بتقديم المعلومات التي طلب منهم إعدادها. وإذا كان الوضع كذلك سيتم استئناف الاجتماع. قال الرئيس إن القواعد يتم تطبيقها ولا يمكن إبقاء الأعضاء في الغرفة لمدة ساعتين أو ثلاثة أو أربعة إضافية. وقال أنه أعطى كل الوقت المطلوب. وصرح الرئيس بأنه، وبكل احترام وأشار إلى أنه لا يقول أي شيء ضد وفد الولايات المتحدة الأمريكية، لكن بكل احترام، فإنه يقوم بتأجيل الاجتماع ويؤجل المداولات المتعلقة بالنقاط التي تمت مناقشتها في البند الرابع من جدول الأعمال.

135. وأشار وفد الولايات المتحدة إلى أنه انتقل إلى تعليق الاجتماع قبل قيام الرئيس بتأجيله، وأنه بموجب القاعدة 20، فإنه يجب أن يتم النظر في تعليق الاجتماع أولا. وأشار الوفد إلى أنهم يعلقون الاجتماع لإجراء المزيد من المشاورات وأن تلك المشاورات تتم في الردهة المؤدية للقاعة.

136. وصرح الرئيس أنه قد حكم على أساس التعليق.

137. وأعاد الرئيس فتح البند الرابع من جدول الأعمال، مذكرا الوفود بأنه تم اتخاذ قرارات بشأن البندين الثاني والثالث من جدول الأعمال. وذكر بأن الاجتماع قد تم تعليقه واستمرت المشاورات من أجل إجراء مناقشات حول النسخة النهائية

المقترحة للبند الرابع من جدول الأعمال. وأشار الرئيس إلى أنه بعد إجراء المزيد من المشاورات بين الأعضاء، قام المؤيدون بطرح اقتراح ظن أنه مقبولا وسوف يوصي بالنظر فيه من أجل إقراره.

138. وقرأ الرئيس فقرة القرار المقترحة:

"أحاطت لجنة التنسيق الثانية والسبعين (الدورة الاستثنائية 26) بالمناقشات التي جرت تحت "مراجعة تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية":

"(1) أحاط علما بتقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية الخاص بقرارات وتوصيات رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق بتاريخ 5 أغسطس وكافة مداخلات الدول الأعضاء.

"(2) التمست من الرئيس إتاحة الصيغة المنقوصة من التقرير المشار إليه أعلاه دون تأخير قبل 26 سبتمبر 2016 أي قبل انعقاد الجمعيات العامة، ومنقوصة من أجل حماية أسماء وهويات الأفراد والكيانات القانونية.

"(3) "أكد على أهمية إسهام الدول الأعضاء في مراجعة ميثاق المراقبة الداخلية للويبو وحث جميع الدول الأعضاء على دعم تبني التعديل المقترح في الجمعيات التالية."

139. وأشار الرئيس إلى أن الصياغة الجديدة كانت "حث جميع الدول الأعضاء على النظر بحرص في التعديلات المقترحة في الجمعيات القادمة" أو ربما نظر التعديلات التي يجب اقتراحها الخ. وأشار إلى أن ذلك لا يمثل أمرا مهما واستمر في قراءة فقرة القرار:

"(4) والتمست من مدير شعبة الرقابة الداخلية أن يستمر في إتاحة التقرير الكامل دون انتقاص للدول الأعضاء بناء على الطلب، في ظروف غرفة للقراءة مضبوطة المنافذ، حتى نهاية اجتماعات جمعيات 2016 للدول الأعضاء في الويبو، على الأقل.

"(5) أوصى الجمعية العامة للويبو بأن توجّه:

"1. اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى النظر في ضرورة مراجعة مبادئ الويبو العامة بشأن المشتريات والوثيقة المتعلقة بها، آخذة في الحسبان الاستعراض الجاري حاليا على يد المدير العام، كما أوصى به رئيسا الجمعية العامة ولجنة التنسيق، لضمان الوضوح والشفافية في الإجراءات المتعلقة بالمشتريات في الويبو، لتُرفع النتائج و/أو التوصيات إلى لجنة البرنامج والميزانية فتنظر فيها الدول الأعضاء".

"2. التوجيه إلى استعراض سياسة الويبو بشأن حماية المبلغين عن المخالفات وتنفيذها، للتأكد من أن السياسة تأخذ في الحسبان العبر المستخلصة من التطورات الأخيرة في هذا المجال وأفضل الممارسات المعمول بها في منظمات أخرى."

140. ورفع الرئيس الوثيقة من أجل إقرارها.

141. وعبر وفد جمهورية تنزانيا المتحدة عن شكره للرئيس والمؤيدين على مراجعة اقتراحه. وأراد الوفد طرح النقطة 3، وخاصة "التأكيد على أهمية إسهام الدول الأعضاء في مراجعة ميثاق المراقبة الداخلية للويبو قبل عقد الجمعيات التالية". وقال الوفد إنه يواجه بعض الصعوبة بالنسبة لعبارة" قبل عقد الجمعيات التالية"، لأنه فهم أن أي مراجعة مقترحة سوف تستهدف استخدامها في المستقبل، بعد تسوية هذا الأمر. ولم يرد الوفد أن يراجع الإجراءات التي سيتم استخدامها في أي من الجمعيات التالية، قبل تسوية الأمر. وبناء عليه، كان الوفد يقترح حذف عبارة " قبل عقد الجمعيات التالية ".

142. وطلب الرئيس من وفد الولايات المتحدة الأمريكية والمؤيدين الآخرين الاستجابة ومحاولة التوصل إلى توافق مع وفد جمهورية تنزانيا المتحدة فيما يتعلق بعبارة " قبل عقد الجمعيات التالية" وتساءل عما إذا كانت الفكرة هي أن ذلك يجب أن يمثل ممارسة دائمة لا ترتبط بجمعية معينة أم أنهم لا يريدون الدورة التالية أن تتطرق إلى مراجعة ميثاق المراقبة الداخلية للويبو.

143. وأشار وفد جمهورية تنزانيا المتحدة إلى أن الطريقة التي صيغت بها العبارة تشير إلى أنها في حاجة إلى مراجعتها أولا بحيث يمكن استخدامها في الجمعية العامة التالية، وسعى الوفد للحصول على توضيح من المؤيدين.

144. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يمكنه أن يقبل بتغيير الصياغة المقترحة، وحذف عبارة " قبل عقد الجمعيات التالية" لأن الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية قد تناولت هذه القضية بالفعل.

145. وعبر الرئيس عن شكره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية وأشار إلى أنه يعتقد أنه لا يوجد أي اعتراضات على الاقتراح. وأشار إلى أن نيته هي السماح بدقيقة إضافية ليضمن أنه لا يوجد من يقاطعه عند استخدام المطرقة لاختتام الاجتماع. وأشار إلى أن الوفود لازالت يحق لها التعبير عن رأيها لكنه قال أنه "عندما ينتهي النقاش فقد انتهى الأمر". وأشار الرئيس إلى أن الاقتراح قد تم تبنيه وبذلك فقد تم اختتام البند الرابع من جدول الأعمال.

146. "أحاطت لجنة التنسيق الثانية والسبعين (السادسة والعشرين غير الاعتيادية) بالمناقشات التي جرت تحت "مراجعة تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية":

(1) أحاطت علما بتقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية الخاص بقرارات وتوصيات رئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة التنسيق بتاريخ 5 أغسطس وكافة مداخلات الدول الأعضاء.

(2) التمست من الرئيس إتاحة الصيغة المنقوصة من التقرير المشار إليه أعلاه دون تأخير قبل 26 سبتمبر 2016 أي قبل انعقاد الجمعيات العامة، ومنقوصة من اجل حماية أسماء وهويات الأفراد والكيانات القانونية.

(3) "أكدت على أهمية إسهام الدول الأعضاء في مراجعة ميثاق المراقبة الداخلية للويبو وحث جميع الدول الأعضاء على دعم تبني التعديل المقترح في الجمعيات التالية"

(4) والتمست من مدير شعبة الرقابة الداخلية أن يستمر في إتاحة التقرير الكامل دون انتقاص للدول الأعضاء بناء على الطلب، في ظروف غرفة للقراءة مضبوطة المنافذ، حتى نهاية اجتماعات جمعيات 2016 للدول الأعضاء في الويبو، على الأقل.

(5) وأوصت الجمعية العامة للويبو بأن توجّه:

1. اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى النظر في ضرورة مراجعة مبادئ الويبو العامة بشأن المشتريات والوثيقة المتعلقة بها، آخذة في الحسبان الاستعراض الجاري حاليا على يد المدير العام، كما أوصى به رئيسا الجمعية العامة ولجنة التنسيق، لضمان الوضوح والشفافية في الإجراءات المتعلقة بالمشتريات في الويبو، لتُرفع النتائج و/أو التوصيات إلى لجنة البرنامج والميزانية فتنظر فيها الدول الأعضاء".

2. التوجيه إلى استعراض سياسة الويبو بشأن حماية المبلغين عن المخالفات وتنفيذها، للتأكد من أن السياسة تأخذ في الحسبان العبر المستخلصة من التطورات الأخيرة في هذا المجال وأفضل الممارسات المعمول بها في منظمات أخرى."

البند 5: اعتماد التقرير

147. ذكّر الرئيس بالقرارات التي اتخذتها لجنة الويبو للتنسيق كما يلي:

البند 2 من جدول الأعمال:

اعتمدت لجنة الويبو للتنسيق جدول أعمالها كما هو مقترح في الوثيقة WO/CC/72/1 Prov.2.

البند 3 من جدول الأعمال:

وافقت لجنة الويبو للتنسيق على تعيين السيدة سيلفي فوربان نائبةً للمدير العام للفترة المحددة في الفقرة 12 من الوثيقة WO/CC/72/2.

البند 4 من جدول الأعمال:

أحاط الرئيس علما بالقرار المقروء والمعتمد في الفقرة 144.

148. ودعا الرئيس الأمانة إلى تعميم مشروع التقرير في أقرب فرصة ممكنة خلال الأسبوع الجاري، وأشار إلى أن الإجراء المعتاد هو دعوة الوفود على التعليق على المشروع والتقرير النهائي ليعمم ويعتمد بعد ذلك. ولاحظ الرئيس عدم وجود اعتراض فتقرر ذلك.

البند 6: اختتام الدورة

149. شكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس على رئاسته واقتراحاته البناءة التي سمحت للحوار بالمضي قدما. وأبدى الوفد تقديره لما أبدته جميع الوفود من مساهمات بناءة ومرونة. ورأى أن الحصيلة تأتي بمثابة خطوة مهمة من شأنها أن تساهم في بحث وربما اعتماد تغييرات إجرائية جوهرية من شأنها أن تعزز من فعالية الويبو وشفافيتها. وأعرب عن سروره بمواصلة المناقشات في دورتي لجنة التنسيق والجمعية العامة في أكتوبر 2016.

150. ورحب وفد نيجيريا بالقرار المحقق في ظل البند 4 من جدول الأعمال بشأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقال إنه ينتظر استلام مشروع التقرير خلال الأسبوع ليطّلع على النتائج والتوصيات على النحو المناسب، قبل دورتي الجمعية العامة ولجنة التنسيق في 2016.

151. وأعرب وفد الهند عن رغبته بأن يسجل تقديره الصادق للرئيس إذ بذل جهدا شاقا وأبدى قيادة قديرة. وأضاف أنه يود التأكيد على أن الموقف الراهن كان موقفه من البداية، على أنه يحتفظ بالحق في تغيير موقفه بعد تحويل جميع الوثائق إلى عاصمته.

152. وشكر الرئيس جميع الوفود مشاركتها الناشطة. ومن ضمن ما استخلصه، قال إن التزام موقف صارم من قضية فيها مصلحة لا يتناقض والتزام حس الحوار والاحترام المتبادل والسعي دون انقطاع إلى إيجاد حل وسط. وتمنى الرئيس عيد أضحى مبارك لجميع الإخوة المسلمين والمسلمات. وفي الختام شكر الرئيس المدير العام والأمانة على عملهما، كما شكر المترجمين الفوريين على جهودهم الدؤوبة وأعلن اختتام الاجتماع.

[يلي ذلك المرفق]

أولا. الدول الأعضاء
(بالترتيب الأبجدي لأسماء الدول باللغة الفرنسية)

I. ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)
(in the alphabetical order of the names in French)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Pragashnie ADURTHY (Ms.), First Secretary, Economic and Development, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Boudjemaa DELMI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Fayssal ALLEK, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALLEMAGNE/GERMANY

Ulrich SEIDENBERGER, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
v-io@genf.diplo.de

Pamela WILLE (Ms.), Counsellor, Economic Division, Permanent Mission, Geneva
wi-2-io@genf.diplo.de

Arne WEGNER, Intern, Economic Division, Permanent Mission, Geneva
wi-s1-io@genf.diplo.de

ARGENTINE/ARGENTINA

Héctor Marcelo CIMA, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Hamish MCCORMICK, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Simon FARBENBLOOM, Minister, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Greer ALBLAS (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Felicity HAMMOND (Ms.), First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Emil HASANOV, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BAHAMAS

Rhoda M. JACKSON (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Md. Nazrul ISLAM, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Marcia DONNER ABREU (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Caue OLIVEIRA FANHA, Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CANADA

Frédérique DELAPRÉE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHINE/CHINA

LIU Jian, Deputy Director, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

ZHANG Ling, Officer, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Beatriz LONDOÑO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra
central@misioncolombia.ch

Juan Carlos GONZÁLEZ, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Mauricio SALCEDO, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
msalcedo@mincit.gov.co

Juan Camilo SARETZKI FORERO, Consejero, Misión Permanente, Ginebra
central@misioncolombia.ch

Manuel CHACÓN, Consejero Comercial, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
mchacon@mincit.gov.co

CONGO

Bernard MBEMBA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CUBA

Alina REVILLA ALCÁZAR (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra
oficomeginebra@missioncuba.ch

Madelyn RODRÍGUEZ LARA (Sra.), Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra
m_rodriguez@missioncuba.ch

EL SALVADOR

Francisco LIMA MENA, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
flimamena@minec.gob.sv

Katia CARBALLO (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
kcarballo@minec.gob.sv

ÉQUATEUR/ECUADOR

Ñusta Alicia MALDONADO SARAVINO (Sra.), Tercera Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ESTONIE/ESTONIA

Andre PUNG, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Veikko MONTONEN, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
veikko.montonen@mfa.ee

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Pamela HAMAMOTO (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Theodore ALLEGRA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Katherine GOROVE (Ms.), Legal Advisor, Permanent Mission, Geneva

Holly MOORE (Ms.), Deputy Legal Adviser, Permanent Mission, Geneva

Robert WALLER, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

William LEHMBERG, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Assistant, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Negash Kebret BOTORA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Yoseph Kassaye YOSEPH, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Yanit Abera HABTEMARIAM (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Andrey NIKIFOROV, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Sergey DIYACHENKO, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Arsen BOGATYREV, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

FINLANDE/FINLAND

Terhi HAKALA (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Soile KAURANEN (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Elisabeth LAURIN (Mme), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Thomas WAGNER, représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Francis GUENON, conseiller, Mission permanente, Genève

GUATEMALA

Eduardo SPERISEN YURT, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
eduardo.mision@wtoguatemala.ch

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
flor.garcia@wtoguatemala.ch

HONGRIE/HUNGARY

Szabolcs FARKAS, Vice-President for Technical Affairs, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest
szabolcs.farkas@hipo.gov.hu

Csaba BATICZ, Head, Legal and International Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest
csaba.baticz@hipo.gov.hu

Zsofia CSIZMADIA (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDE/INDIA

Paul VIRANDER, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Sumit SETH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Denny ABDI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva
denny.abdi@mission-indonesia.org

Rina SETYAWATI (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
rina.setyawati@mission-indonesia.org

Erry PRASETYO, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva
rina.setyawati@mission-indonesia.org

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Reza DEHGHANI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
rezadehghani58@yahoo.com

IRLANDE/IRELAND

Mary KILLEEN (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Matteo EVANGELISTA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
matteo.evangelista@esteri.it

Alessandro MANDANICI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
alessandro.mandanici@esteri.it

Carlo FAVARETTO, Intern, Permanent Mission, Geneva
wipostage.ginevra@esteri.it

JAPON/JAPAN

Junichi IHARA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Misako KAJI (Ms.), Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Kansuke NAGAOKA, Minister, Permanent Mission, Geneva

Kenji SAITO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
kenji.saito@mofa.go.jp

Ryoei CHIJIIWA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
ryoei.chijiiwa@mofa.go.jp

KAZAKHSTAN

Madina SMANKULOVA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Janis KARKLINS, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

LUXEMBOURG

Jean-Marc HOSCHEIT, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Christiane DALEIDEN DISTEFANO (Mme), représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

MALAISIE/MALAYSIA

Priscilla Ann YAP (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

MEXIQUE/MEXICO

Jorge LOMÓNACO, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Raúl HEREDIA ACOSTA, Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MONGOLIE/MONGOLIA

Purevdorj VAANCHIG, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
purevdorj@bluewin.ch

Bolormaa LKHAGVASUREN (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva
mongolie@bluewin.ch

MYANMAR

Su Su WIN (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

NAMIBIE/NAMIBIA

Kleopas SIRONGO, Commercial Counsellor, Permanent Mission, Geneva

NIGÉRIA/NIGERIA

Peters S.O. EMUZE, Chargé d'Affaires *a.i.*, Permanent Mission, Geneva

Chichi UMESI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Tehmina JANJUA (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Aamar Aftab QURESHI, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Fareha BUGTI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Krizia MATTHEWS (Ms.), Legal Counsellor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

PARAGUAY

Roberto RECALDE, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Reinout VOS, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Wouter BIESTERBOS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PÉROU/PERU

Luis CHÁVEZ BASAGOITIA, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

María Antonia MASANA (Sra.), Ministra, Misión Permanente, Ginebra

Luis Enrique MAYAUTE VARGAS, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

POLOGNE/POLAND

Piotr STACHAŃCZYK, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Jerzy BAURSKI, Minister Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Wojciech PIATKOWSKI, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Pedro Nuno BÁRTOLO, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

João PINA DE MORAIS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

JUNG Dae-Soon, Intellectual Property Attaché (First Secretary), Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMAN (Ms.), Ministro Consejera, Misión Permanente, Ginebra

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Jan KÁRA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Marcela HUJEROVÁ (Ms.), Deputy Director, International Department, Industrial Property Office, Prague

Martin TOČÍK, Third secretary, Permanent Mission, Geneva
martin_tocik@mzv.cz

RÉPUBLIQUE-UNIE DE TANZANIE/UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Elia MUTUENE, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Adrian VIERITA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Traian FILIP, Minister, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Albert ROBU, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Ryder THOMAS, Economic Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RWANDA

Edouard BIZUMUREMYI, Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

SÉNÉGAL/SENEGAL

Mame Baba CISSE, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Aboubacar Sadikh BARRY, ministre conseiller, Mission permanente, Genève

Lamine Ka MBAYE, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SINGAPOUR/SINGAPORE

TAN Yee Woan (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Jyotsna SHANKAR (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Valentin ZELLWEGER, ambassadeur, Mission permanente, Genève

Reynald VEILLARD, conseiller, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Osman GOKTURK, Second Secretary, Intellectual Property, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva
osman.gokturk@mfa.gov.tr

II. ÉTATS OBSERVATEURS/OBSERVERS STATES

CHILI/CHILE

Hector CASANUEVA, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Marcela PAIVA (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
mpaiva@minrel.gob.cl

GRÈCE/GREECE

Paraskevi NAKIOU (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

ISRAËL/ISRAEL

Aviva RAZ SHECHTER (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Judith GALILEE-METZER (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Orit KREMER (Ms.), Counsellor, Legal Adviser, Permanent Mission, Geneva

Dan ZAFRIR, Adviser, Permanent Mission, Geneva
reporter3@geneva.mfa.gov.il

LITUANIE/LITHUANIA

Renata RINKAUSKIENE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MONACO

Gilles REALINI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PHILIPPINES

Cecilia REBONG (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Marisa Teresa T. ALMOJUELA (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Arnel TALISAYON, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
agtalisayon@gmail.com

Jayroma Paula E. BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Martin KABÁČ, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Jakub SLOVÁK, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Oliver HALL-ALLEN, First Counsellor, Permanent Delegation of the European Union, Geneva

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Vojislav ŠUC, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Špela KUČAN (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

TADJIKISTAN/TAJIKISTAN

Parviz EMOMOV, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

UKRAINE

Mykhaiko HARMASH, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

III. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Naresh PRASAD, sous-directeur général et Chef de Cabinet, Cabinet du directeur général/Assistant Director General and Chief of Staff, Office of the Director General

Ambi SUNDARAM, sous-directeur général/Assistant Director General

Frits BONTEKOE, conseiller juridique/Legal Counsel

Cornelia MOUSSA (Mme/Ms.), directrice, Département de la gestion des ressources humaines/Director, Human Resources Management Department

Sergio BALIBREA, directeur, Division des questions et de la documentation relatives aux assemblées/Director, Assemblies Affairs and Documentation Division

[Fin de l'annexe et du document/
End of Annex and of document]

[نهاية المرفق والوثيقة]